

الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/43/PV.19
18 October 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(نيبال)	السيد رانا (نائب الرئيس)	: ثم

المناقشة العامة [٩] (تابع)

: كلمة

السيد تسيرنغ (بوتان)

خطاب دولة السيد سون سان ، رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية

: كلمة كل من

السيد طالب إبراهيمي (الجزائر)

السيد غومبوسورين (منغوليا)

السيدة غرانت - ودهام (جامايكا)

يتضمن هذا المحضر تصوم الكلمات الملقاة باللغة العربية وتصوم الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير تصوم الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرم على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد تسيرونغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشرف بـان
انقل إليكم ، سيدي الرئيس ، وإلى جميع الممثلين من خلالكم ، تحيات جلالة الملك جيفمي
سيفي وانغشوك ، ملك بوتان ، الحارة وتمنياته الطيبة بنجاح الدورة الثالثة
والاربعين للجمعية العامة .

وأود ان أعرب أيضا عن تهاني وفدي القلبية لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة
للجمعية العامة . وإني على ثقة من أنكم ستعودون هذه الدورة بطريقة ستسفر عن نتائج
طيبة بسبب مؤهلاتكم الرفيعة .

وأود أيضا ان أمجّل تقديرنا العميق للطريقة الماهرة التي قاد بها السيد
بيتر فلورين الدورة الثانية والاربعين . لقد نال هو وبلده ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، احترام المجتمع الدولي لإدارته الناجحة للجمعية العامة .

ونعرب عن شكرنا للأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار على تقريره القاطع .
إن الامكانيات الهامة الواردة في هذا التقرير ناشئة إلى حد كبير عن قيادته الرشيدة
وعمله المتواصل بوصفه رسولا للسلام . لقد كان طوال العام الماضي دائم الحضور ،
وأسفرت جهوده وجهود زملائه عن نتائج وفيرة . وولايته ستكون علامة بارزة في تاريخ
الأمم المتحدة .

إننا في مستهل عصر جديد ، فقد أوجدت الأمم المتحدة زخما جديدا لتحقيق السلم
في عدد من الجبهات ، ووضعت حدا لنزاعات طويلة ، وخلقت فرسا جديدة . في العظام
الماضي وحده شاهدنا نجاح عملية منع السلم . وبلغت هيئة المنظمة العالمية والفخسر
بمقامد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من الرفعة مستوى لم يعرف من قبل . ومن الأمور
التي لا يمكن إنكارها أن التعددية أثبتت صحتها بالبرهان القاطع . ولم يكن منح

جائزة نوبل للسلام ، لعام ١٩٨٨ ، لقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة
إلا اعترافا - وإن جاء متأخرا - للدور الفعال الذي لعبته الأمم المتحدة في حفظ
السلم في مناطق العالم المضطربة طوال الأربعين سنة الماضية .

وأسفر تخفيف التوتر بين الشرق والغرب عن إيجاد مناخ سياسي دولي أفضل أسهم
في تسوية العديد من النزاعات الإقليمية . إننا نحيي القائدين العظميين اللذين ولّما
على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية
المتوسطة - في موسكو ، في الربيع الماضي ، ونأمل أن تؤدي مساعيها إلى إبرام
اتفاقات أخرى بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وإزالتها تماما في النهاية .
ويحیی وفدي أيضا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن أفغانستان برعاية الأمم
المتحدة ، ومن المأمول فيه أن تؤدي هذه التسوية إلى تحقيق سلم دائم في هذه الأرض
التي مزقتها الحرب ، لوقف قتال عنيف استمر ثماني سنوات . ويجري الآن انسحاب القوات
الاجنبية ، إلا أن جهودا كبيرة يجب أن تبذل لتحقيق المصالحة ، وإعادة توطين
اللاجئين ، وإيجاد الأجماع الوطني . إننا نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة
لإعادة بناء أفغانستان اقتصاديا . بيد أنه يُقلقنا بعمق استمرار النزاع الداخلي
والتدخل الاجنبي الذي يمكن أن يُعزّز للخطر هذا الأمام الضعيف جدا الذي تستند إليه
المبادرات الحالية . وإننا نحث جميع الأطراف المعنية أن تحترم اتفاقات جنيف وتلتزم
بها .

إن وقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، الذي توسطت الأمم المتحدة لترتيبه
وتطبيقه ، يُعد سببا آخر من أسباب سرور المجتمع العالمي . إن ثماني سنوات من هذه
الحرب بين الأخوة أسفرت عن خسائر رهيبه - مليون قتيل ، و ١,٧ مليون جريح
و ١,٥ مليون لاجئ . وكانت هذه الحرب ، في مجملها ، إحدى أشنع حروب هذا القرن . ومن
ثم ، فإننا نشفي على الأمين العام للأمم المتحدة للجهود التي بذلها لإنجاز اتفاق
مُشرف بين الطرفين في إطار قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وتلاحظ مع الارتياح ظهور مؤشرات مشجعة ، بالنسبة لمستقبل كمبودشيا . ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها اندونيسيا لتشجيع جلوس قادة الاطراف المتنازعة معا لأول مرة . وإنما نؤيد التزام بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بتيسير التوصل إلى تسوية سياسية دائمة ، والجهود التي تبذلها للتوصل إلى هذه التسوية ، ويسعدنا على نحو بالغ البوادر التي تشير إلى الانسحاب المبكر للقوات الاجنبية .

وفي الجنوب الافريقي يعتبر وقف إطلاق النار الذي تحقق مؤخرا بين الاطراف المتقاتلة في الحرب في أنغولا حدثا آخر له مدلوله الكبير . وتأمل بوتان أن يوضع خلال فترة وجيزة جدول ثابت لانسحاب جميع القوات الاجنبية من أنغولا . ومما له أهمية ماثلة نتيجة المحادثات فيما بين الاطراف المعنية بشأن استقلال ناميبيا ، التي تحتلها جنوب افريقيا احتلالا غير شرعي ، منتهكة بذلك انتهاكا صارخا لقرارات الامم المتحدة . وفي هذا السياق نعرب عن تأييدنا الكامل للأمين العام على جهوده من أجل كفالة بدء تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في الشهر القادم .

وعلى الرغم من استعداد جنوب افريقيا الواضح للتفاوض على استقلال ناميبيا وبدء سحب قواتها من أنغولا ، لا يزال الوضع في الجنوب الافريقي متفجرا إلى ابعد الحدود . وهذا لأن جنوب افريقيا ما زالت تخوض حربين ، فهي تخوض حربا ضد شعبها ذاته وتقوم بفجرات متكررة على جيرانها في نفس الوقت .

وما يرح النظام العنصري يبقى غالبية سكانه في حالة إذلال تحت وطأة نظام الفصل العنصري . وهذا النظام الوحشي ، الذي يمثل الاستعمار في أبشع صوره ، إهانة للعالم المتحضر بأسره . فالفظائع ترتكب يوميا باسمه : عمليات الاعتقال والتعذيب وإرهاب الآلاف وعمليات الإبعاد الجماعي والرقابة المخفية التي ترقى إلى خنق الاخبار . وما زال النظام متشددا تماما في رفضه التفاوض مع القادة السود أو قبول ولاية الامم المتحدة . وما لم تتخذ خطوات لتخفيف حدة الحالة ، فلا مفر من حدوث حمامات الدم .

ونناشد جنوب افريقيا الافراج عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين وإلغاء النظام غير الإنساني المؤسسي المعروف باسم الفصل العنصري . ونقول بقوة لا ليس فيها إننا لن نتخدد بالإصلاحات التجميلية المزعومة . وإلى ان تحدث تغييرات حقيقية بنّاءة ، فإننا ندعو إلى فرض جزاءات اقتصادية شاملة وحظر على الاملحة ضد جنوب افريقيا ، إذ من مسؤولية المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على ذلك النظام ويعمل من أجل إقامة مجتمع غير عنصري في جنوب افريقيا موحدة .

هناك مناطق توتر معينة تقاوم للأسف رياح التغيير الملطفة . فالانتفاضة الأخيرة في الأراضي المحتلة أضافت المزيد من المرارة إلى الصراع العربي الإسرائيلي . وفي حين أن التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف أمر أساسي ، فإن الشقاق فيما بينه يشكل مصدر انشغال في نفوس من يهتمون له الخير . ومع ذلك فإننا نعرب عن الأمل في أن يعزز انفصال الضفة الغربية عن المملكة الأردنية مؤخرًا قضية الشعب الفلسطيني ومطالبه المشروعة في إقامة وطن ذي سيادة .

أما بعد ، نود أن نوضح أننا نؤيد أمن جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، وحقها في العيش في أمان .

وما زالت سلامة لبنان الإقليمية وسيادته يُنتهكان على يد القوات الأجنبية . وفي الوقت نفسه ما زال شعب لبنان ممزقا بفعل التعصب الديني . وإذ نشعر بالحزن لموقف عدم الاكتراث المتزايد الذي يتخذه العالم إزاء محنة هذه الأمة ، فإننا نحث على تجديد الجهود من أجل حل مسألة لبنان على نحو يسمح للشعب اللبناني بأن يقرر مصيره دون أي تدخل .

خلال دورة الألعاب الأولمبية الرابعة والعشرين التي عقدت مؤخرًا في سيؤول ، وهي أفضل دورة أولمبية للألعاب الصيفية شهدها العالم في التاريخ وأكثرها اتسامًا بالعالمية ، شهد العالم الانجازات الاقتصادية الهائلة التي حققتها كوريا الجنوبية . بيد أن الشعب الكوري ما زال ممزقا بشكل مأساوي . وإننا نرى أن إعادة التوحيد السلمي لشبه جزيرة كوريا يمكن أن تتحقق على أفضل وجه عن طريق بناء الثقة المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وفي هذا الصدد نرحب بالإعلان الخاص الصادر عن الرئيس رو تاي وو في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ من أجل هيبة الوطن ووحدته وازدهاره . وهذه المبادرة في السياسة الجديدة لجمهورية كوريا ستهيئ مناخًا مؤاتيا لتحقيق تسوية سلمية للمسألة الكورية عن طريق تشجيع الحوار والتفاوض بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية . كما أننا نؤيد قبول كل من كوريا الشمالية وكوريا

الجنوبية في عضوية الأمم المتحدة ، تمشيا مع مبدأ الأمم المتحدة المعترف به المتمثل في عالمية العضوية .

وفيما يعدو الشقاكات والمراعات الإقليمية ، فإن المشاكل التي لا تعرف الحدود أجبرتنا على إيلاء الاهتمام إليها بإلحاح متزايد . وأشير إلى تدني بيئتنا الطبيعية . "هل ستوفر الأرض البقاء للإنسان؟" ، هذا سؤال طرح في مقال نُشر مؤخراً وله قيمة بارزة هنا . فإزالة الغابات على نطاق واسع ونضوب طبقة الأوزون من هذا الكوكب ، وتسميم الأنهار والبحيرات وأجزاء من المحيطات وتدمير نظم بيئية بأكملها - هذه كلها والمشاكل المتعلقة بها يبدو أن لها أبعاداً تستعصي على الحل . هل حولنا كوكبنا إلى مقلب شامع لإلقاء النفايات ؟ وعلاوة على ذلك ، يعرف الذين قضاوا الصيف الماضي في نيويورك معرفة مباشرة معنى ظاهرة الاحتباس الحراري . وعلى أية حال توضح تقارير هامة مثل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" - تقرير برونتلاند - خطوات بنّاءة من أجل وقف أو حتى عكس الاتجاهات الحالية .

مع ذلك يتمثل أخطر تهديد تواجهه في الكارثة النووية . وفي حين نشعر بالأمل إزاء التوقيع التاريخي على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، فلا يسعنا أن نتهاون . إن الأسلحة النووية المتوفرة حالياً يمكن أن تدمر كوكبنا عدة مرات . ولسنا بعيدين عن شبح حرب الكواكب أو عن التجارب على الأسلحة النووية الجديدة وتخزينها .

ومسؤوليتنا الجماعية تتمثل في العمل من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل . وإن الدورات الاستثنائية الثلاث الأولى المكرسة لنزع السلاح قد وجهتنا وجهات إيجابية وكانت خطوات أولى على الطريق من أجل تحقيق الهدف النهائي ، هدف نزع السلاح الشامل . وعلى أية حال ينبغي أن نتطلع إلى عقد دورة استثنائية رابعة تبني على أساسها تقدمنا . وسمحوا لي أن أضيف هنا إلى أن بوتان ترحب بإنشاء المركز الإقليمي الثالث للسلم ونزع السلاح الذي سيتخذ من كاتماندو ، بنيبال ، مركزاً له . وفيما عدا

هذا فإن وفدي يدعو مرة أخرى إلى الوقف الكامل لتجربة منظومات الأسلحة النووية الجديدة وإلى فرض تجميد على إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها . وتدعو إلى وقف إنتاج ونشر الأسلحة التقليدية وعلى وجه الخصوص الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية .

إن النفقات العالمية للأغراض العسكرية تتجاوز الآن ٩٠٠ بليون دولار سنوياً ، ويمكن ، إذا استمرت الاتجاهات الحالية دون ضابط ، أن تصل إلى رقم فلكي هو تريليون دولار سنوياً ، وهذا مع العلم بأن ثلثي سكان العالم يعيشون في مستوى أدنى من خط الفقر . أيّ تشويه هذا لشعورنا بالأولويات وأي منظور ملتبس ننظر به إلى الأمور ! إن الكثير من موارد العالم الشحيحة تنفق على تكنولوجيا النمار ، من غير مردود ، سواء من حيث الأمن الحقيقي أو من حيث تعزيز نوعية الحياة .

وهذه المشكلة هي جزء من صورة أكبر للإجحاف الأساسي الذي لحق بالعلاقات الاقتصادية الحالية ، والتباين المتزايد بين الدول الغنية والفقيرة . ويكاد يكون من غير المعقول أن نصف المستقبل الاقتصادي العالمي بأنه صحي .

والمشكلات متوطنة ومترابطة ، وهي تدهور معدلات التبادل التجاري ، وزيادة الحمائية ، وخفض تدفقات المساعدة المالية الى البلدان النامية ، وتقلب أسعار الصرف ، وانتهيار أسعار السلع الأساسية التي هي في أدنى مستوياتها منذ ٥٠ سنة . كل هذه العوامل تسبب تفاقم مشكلة الدين الساقطة التي عرقلت من مستويات التنمية في العديد من البلدان الفقيرة . وعموما ، لقد قيل إن الثمانينات كانت عقدا خاسرا بالنسبة للتنمية . وكانت نتائج هذا مغزعة بالفعل . ففي عام ١٩٨٦ ، عاش ٨٥٠ مليون شخص في بلدان لم تشهد أية زيادة في دخل الفرد . وهذا يعني في الحقيقة أنه ليست التنمية الاقتصادية وحدها هي التي عانت نكسة هائلة في تلك البلدان ، ولكن أيضا تعرقل التقدم في المجال الاجتماعي بشدة هو الآخر . فهذه كلها أمور متداخلة . وينبغي أن نضيف أن أقل البلدان نموا هي التي عانت بدرجة أكبر من تلك الصدمات .

كيف يمكن أن نعكس اتجاه هذا التدهور الخطروني ؟ ينبغي أن نجد الحل في استئناف الحوار بين الشمال والجنوب ، وتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وكخطوة أولى ، نجدد الدعوة من أجل الانعقاد المبكر لمؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل لانعراض التنمية . ومن الواضح أن هناك حاجة متزايدة بشكل مستمر لإيجاد هيكل اقتصادي عالمي أكثر إنصافا - من أجل اتباع نهج شامل لحل مشكلات النقد والتمويل والديون والتجارة والتنمية المتداخلة . ولا يمكن ان تستمر الأمم المتقدمة في الازدهار على حساب البلدان النامية - وفي نهاية المطاف ستقلب هذه المنافع إلى أضرار تصيب الجميع . وفي عالم متكافل بشكل متزايد لا بديل عن التعاون الفعال . ونوع المشاركة الخلاقة الذي نتصوره يمكن أن يولد دينامية جديدة في الاقتصاد العالمي ويشجع الاعتماد على الذات من خلال التعاون ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص جديدة للجميع .

وتمثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي محاولة للتعاون بين الجنوب والجنوب . وهذه رابطة تفخر بوتان بأنها كانت عضوا فيها منذ تأسيسها . وقد وسعت الأمم السبع الأعضاء فيها ، بسكانها البالغ عددهم بليون شخص ، مجالات التعاون فيما

بينها . وعلى الرغم من التباين الواسع النطاق في الثقافات والخبرات التاريخية ،
نعمل معا بروح تتسم بالأخوة لتعزيز أهداف الاعتماد على الذات جماعيا وفرديا ، ومن
أجل خدمة قضية السلم والتقدم والاستقرار في جنوب آسيا .

كان هدف الاعتماد على الذات وما زال حجر الزاوية في السياسة الإنمائية التي
تتبعها بوتان . ولم تصبح بوتان عضوا في المنظمة العالمية إلا في عام ١٩٧١ . وعلى
أية حال ، عملت مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والهيئات المرتبطة بالأمم
المتحدة ، عن كثب مع حكومتنا ، وقدمت مساعدات قيمة لها خلال هذه الفترة القصيرة .
وقامت بدور أساسي في جميع مجالات التنمية - في مجالات متنوعة جدا كتعبيد الطرق
والاتصالات والهيكل الأساسية والصحة والخدمات التعليمية ، والأهم من ذلك كله تنمية
الموارد البشرية . وأود بصفة خاصة أن أعرب عن عميق امتناننا لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق
الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي
ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومتطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة
للسكان وشعبة الأمم المتحدة للتعاون التقني من أجل التنمية ومنظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة .

وقد أثبتت الأمم المتحدة فعاليتها ، سواء في العمليات اليومية التي تقوم
بها الوكالات المتخصصة والهيئات المرتبطة بها ، أو في دورها كصانع للسلام ومفاوض
ووسيط . وإن نجاحاتها المثيرة في حل عدد من الصراعات التي طال أمدها في هذه
السنة ، قد وضع المنظمة العالمية في مركز الصدارة . ومع ذلك ، في نفس هذه
اللحظة ، عندما ترى هيئة الأمم المتحدة في ذروتها ، وقد كسبت مبادئ الميثاق في
نهاية المطاف قبولا عالميا حقيقيا ، فإنها تواجه تهديدا لم يسبق له مثيل . فما لم
تخف حدة الأزمة المالية في المستقبل القريب ستضطر إلى إغلاق أبوابها إلى الأبد .
وحتى إذا كانت الأمم المتحدة مجرد مخفل لتبادل الأفكار وتهدة الخواطر ، فهي تظل
أداة قيمة لا غنى عنها ، لأنه لا يوجد مثيل لها الآن . ولكن المنظمة العالمية أكبر

من هذا كله . فهي أملنا الأفضل والأخير . ويا لها من مأساة إذا لم ندرك هذا إلا بعد اختفائها .

لا يمكن للعالم أن يعمل بدون الأمم المتحدة . وفي هذا المنعطف الحرج - وبشكل آخر عندما نرى قوات صيانة السلم على وشك أن تُرسل إلى أجزاء بعيدة من المعمورة ، لا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي ونراقب الأمم المتحدة تنهار . وبالتالي ، فإننا ندعو جميع الأمم إلى الوفاء بالتزاماتها المالية في أسرع وقت ممكن .

لقد وضع النظام الحالي للاشتراكات على أساس مقدرة الأمم على الدفع ، وهو نظام منصف . وقد كان نتيجة حكمة سادت وقت إنشاء الأمم المتحدة .

لكن الوقت تغير . فالأزمة المالية الراهنة فتحت أعيننا على ضعف المنظمة العالمية أمام الضغوط التي تمارسها قلة من الأمم التي تتحمل الآن عبء المدفوعات . وهنا يكمن ضعف الأمم المتحدة . بل إننا لا يمكننا أن نتوقع بسهولة إمكانية أن تبقى الأمم المتحدة رهينة مرة أخرى إذا لم يوضع نظام لتحديد الاشتراكات على أساس صيغة جديدة . ولا بد من اقتسام العبء المالي بطريقة مختلفة .

والأمم المتحدة توفر فرما سياسية متساوية لجميع الأمم - ومن ثم ، فإنها تحظى بوضع متميز باعتبارها برلمان الأمم - ولكن البلدان الأفقر والأقل نموا هي التي تجني فوائد أكبر تتمثل في الخبرة والمساعدة المالية . وبالتالي ، فإن الأمم النامية قد يتعين عليها أن تدفع جزءا أكبر من كلفة تشغيل الأمم المتحدة . وقد يبدو هذا اقتراحا متطرفا ، ولكن المكاسب التي تجنيها من المنظمة العالمية ينبغي أن تمكننا من قبول هذه الفكرة بشعور أكبر من المسؤولية والاستعداد . وينبغي علينا ، قبل كل شيء ، أن نضمن بقاء الأمم المتحدة .

لقد أتيت لنا اليوم فرس جديدة لم نشهدا من قبل . فالأمم المتحدة في صعود وهي تؤدي بشكل متميز العمل المناط بها وتشفي الجروح وتحقق تحولا إيجابيا في حياة الشعوب في كل مكان . في الماضي ، بحث الرجال عن الفسوة النهبية أو كنوز

الدورادو ، ولكننا نسعى الآن إلى شيء أكثر نبلا وأكثر واقعية : نسعى إلى تجديد التزامنا بحكمة الميثاق وخلق نظام عالمي أكثر رخاء وإنصافا ، وحياة جديدة وأفضل للإنسانية جمعاء .

خطاب دولة السيد سون سان ، رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية العامة الآن

إلى خطاب رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية .

امطبخ السيد سون سان ، رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية ، إلى المنمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يشرفني أن أرحب في الجمعية

العامة للأمم المتحدة برئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية السيد سون سان ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سون سان (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية): السيد الرئيس ، يسعدني ان اتقدم اليكم ، بالنيابة عن شعب الخمير والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وبالاصالة عن نفسي ، بتهانينا الصادقة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . ان خبرتكم السياسية والدبلوماسية ومؤهلاتكم الشخصية تضمن النجاح لاعمالي .

وأود ايضا ان اشيد بسلغكم ، السيد بيتر فلورين ، للمهارة التي ابدتها في اضطلاعكم بالمهام الجسيمة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . وأخيرا ، يسعدني سعادة خاصة ان احيي بحرارة أميدنا العام الموقر ، السيد بيريز دي كويبيار ، الذي يكن له شعبنا وحكومتنا على الدوام أسمى آيات التقدير . ويسرني ان انتهز هذه الفرصة لاشيد بالجهود الدؤوبة والحميدة التي ما برح يبذلها من اجل السلم في كل انحاء العالم ، والتي اسهمت في تعزيز الثقة التي نضعها فيه دوما . ان ايمانه بالمشاق وتفانيه في الاضطلاع بولايته المعقدة والشاقة والجدوة ، قد اسهما اسهاما كبيرا في تعزيز دور المنظمة العالمية في صيانة السلم والامن الدوليين .

قبل حوالي ١٠ سنوات تقريبا ، وبالتحديد في ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، احتلت قوات العدوان الفيتنامية بلادي ، كمبوديا . ومنذ عام ١٩٨٢ ، وهو تاريخ تشكيل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، ندد الامير نوردوم سيهانوك ، بوصفه رئيس جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، بلهجة قاطعة ، أعمال القسر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الفيتنامية ضد شعب الخمير السوء الحظ .

ولا يمكن التوصل إلى حل سياسي للحالة في كمبوديا ما لم تكن فييت نام راغبة رغبة صادقة في التوصل إلى تسوية تفاوضية مع الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، وما لم تكف عن المناورات التسويغية . فمن اجل تعطيل عملية التوصل إلى تسوية سياسية للحالة الكمبودية ، تسعى فييت نام إلى ربط انسحاب قواتها من كمبوديا بعدم رجوع الخمير الحمر إلى السلطة ووقف كل المساعدات المقدمة إلى القوات المسلحة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

ان الوضع الحالي في كمبوديا ناجم عن غزو القوات الفيتنامية لذلك البلد واحتلالها له ، وهذه القوات لا تزال موجودة هناك . ولا تزال أولى اولوياتنا ، وهي الاولوية التي أكدت عليها قرارات الأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا ، هي انسحاب جميع القوات الفيتنامية من كمبوديا ، سواء كانت موجودة بصورة معترف بها او بصورة خفية . وفيما يتعلق بالمشاكل الاخرى ، فهي مسائل داخلية ينبغي تسويتها فيما بين الاطراف الكمبودية . وقد اشير بصورة ضمنية إلى الحل في القرارات المتخذة سنويا منذ عام ١٩٧٩ في الأمم المتحدة : السماح للشعب الكمبودي بتقديم مصلحته عن طريق تنظيم انتخابات عامة حرة دون ضغط أو اكراه .

ولا يمكن التوصل إلى حل سلمي حقيقي الا في ظل الظروف التالية : أولا ، انسحاب جميع قوات الاحتلال الفيتنامية من الاراضي الكمبودية ، على الا يتم ذلك بطريقة انفرادية وانما في اطار اتفاق عام تفاوضي ، في ظل رقابة دولية ووفقا لجدول زمني محدد ؛ ثانيا ، انتهاء نظام فنوم بنه الذي نصبته فييت نام ودولة كمبوتشيا الديمقراطية ؛ ثالثا ، تشكيل حكومة رباعية مؤقتة للمصالحة الوطنية ؛ رابعا ، انشاء آلية للرقابة الدولية تأخذ شكل لجنة للأمم المتحدة او اية لجنة دولية او اي تدبير آخر قد يكون ضروريا ، مثل قوة دولية لصيانة السلم والامن ؛ خامسا ، تنظيم انتخابات عامة حرة بحق تحت رقابة دولية .

ان السلم في كمبوديا يعتمد على مصالح وطنية حقيقية تقوم على اساس المساواة بين جميع الاطراف السياسية في الائتلاف وعلى احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، في اطار نظام ديمقراطي حر . ومن ثم فان القضية ليست محاولة عزل أحد ، ناهيك عن تصفيته . اننا نتكلم عن حركة للمصالحة الوطنية ، اي الحكومة الرباعية المؤقتة للمصالحة الوطنية ، التي ستكون مهمتها اعداد وتنظيم انتخابات عامة وحررة تحت رقابة دولية .

وبعد التوصل إلى هذا الاتفاق العام بشأن الانسحاب التام للقوات الفيتنامية من كمبوديا ، سيعقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع البلدان المعنية ، والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة . وسوف يهتم هذا المؤتمر كل التدابير الضرورية لضمان الاتفاق ، وكذلك استقلال كمبوديا وحيادها ، والتداولية دون امكانية عودة القوات الفيتنامية واستيلاء احد الاطراف الكمبودية على السلطة بطريقة غير شرعية وبالعنف .

لقد كان اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، الذي عقد في بوغر في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أول اجتماع من نوعه يجمع بين الاطراف الكمبودية الثلاثة في الحكومة الائتلافية لكمبودشيا الديمقراطية ، وإلى جانب فنوم بنه وفويت نام ، وايضا الاطراف الاخرى في المنطقة المعنية بالصراع الكمبودي ، ويمكنهم من تبادل وجهات النظر . ويجدونا الامل أن يثبت الفريق العامل ، الذي من المقرر ان يجتمع قريبا في جاكرتا ، على انه قادر على تحقيق المزيد من النتائج الملموسة .

لقد تأثر شعب الخمير تأثرا عميقا بعبارات التعاطف التي وجهها اليه رئيس الولايات المتحدة ، السيد رونالد ريغان ، وكذلك بعبارات الرعاية التي قالها السيد تشن تشيتشن ، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية ، وغيرهما من رؤساء وفود البلدان الصديقة .

ومن أجل ان تعود بلادي إلى حالتها الطبيعية ويستتب السلم والامن والعدالة فيها ، اصبح الانسحاب التام لقوات الاحتلال الفيتنامية ضرورة حتمية . إلا انه ، من اجل اعطاء المزيد من المصداقية ، اقترحت أن يكون هذا الانسحاب تفاوضيا وتحت مراقبة دولية . ويجب ان تتخذ المصالحة الوطنية شكل انشاء حكومة رباعية مؤقتة . ويجب تشكيل هذه الحكومة الرباعية المؤقتة للمصالحة الوطنية على اساس جديد ، لان الحكومة الائتلافية لكمبودشيا الديمقراطية لا يمكن ان تقبل نظام فنوم بنه الشيوعي الموالي للفيتناميين كأساس .

ومن أجل تيسير تشكيل الحكومة الرباعية المؤقتة للمصالحة الوطنية ، اقترحتُ على الطرفين الآخرين في حكومتي تغيير اسم كمبوتشيا الديمقراطية وعلما ونشيدها الوطني . وقد ابدى بالفعل صاحب السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك موافقته من حيث المبدأ على هذه التغييرات . واعتقد ان هذا التغيير - او بالاحرى هذه العودة إلى الاسماء والرموز الوطنية التي اعتمدها الشعب الكمبودي بأكمله - سوف يكون توطئة للمصالحة الوطنية ، ومقدمة للوحدة الوطنية الجديدة اللازمة لاستعادة السلم في كمبوديا ولانشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا ، تنفيذا لرغبات المبلدان الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، ولوضع حد لمعاناة شعبنا بصفة خاصة .

وأغتنم هذه الفرصة لاكرر ، باسم شعب الخمير ، امتناننا واحترامنا لصاحب الجلالة ملك تايلند لعاطفته الرقيقة التي أبدتها نحو اللاجئين من مواطنينا ، ولحكومة جلالته لحسن ضيافتها لهم في مخيمات الحدود .

كما نشعر بالامتنان أيضا لكل البلدان الصديقة التي قدمت دعما مستمرا شمينا في جميع المجالات للحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية ولكل أفراد شعب الخمير في كفاحه من أجل التحرر الوطني ضد الغزاة الفيتناميين وقوات الاحتلال الفيتنامية . ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على الاهتمام الشخصي الذي أبداه بشأن المسألة الكمبودية ، وسعيه الدؤوب ، في إطار ولايته وبمساعدة ممثله الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، صوب إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع .

وأود أن أذكر مرة أخرى مدى امتناننا للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والأمين العام ، وأن أعرب عن امتناننا لمثله الخاص السيد س . أ . م . س . كيبيريا ، ومدير عملية الأمم المتحدة للإغاثة على الحدود السيد ي . ي . كيم ، وجميع موظفي العملية الذين أثبتوا كفاءتهم في مساعدة مواطنينا السيئي الحظ الذين يعتبرون مشردين .

وإذا أريد فعلا اضعاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الكمبودي ، وإذا أريد احترام حقوق الإنسان وحقوق الفرد ، فإن من الأساس النهوض بتعليم أطفال الخمير على جميع المستويات ، سواء في مخيمات الحدود أو في داخل البلد .

إن زخم الجهود المشتركة والمتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي بأكمله ، استجابة للدور الحافز الذي تقوم به الأمم المتحدة ، للحيلولة دون حدوث كارثة نووية ، قد أفضى إلى التسليم بأن الحرب النووية لا يمكن كسبها ، ولا ينبغي خوضها على الإطلاق . ولقد رحب العالم بتصديق الدولتين العظميين على المعاهدة الخاصة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، وبالتحسن الذي طرأ على العلاقات بين الشرق والغرب . وإن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان تحت إشراف الأمم

المتحدة وفي إطار اتفاق تم التوقيع عليه ، ووقف إطلاق النار بين إيران والعراق بعد ثمانية أعوام من الحرب ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا ، واحتمال تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص بدمامبيا ، وقبول طرفي الصراع بشأن الصحراء الغربية بخطة السلم التي قدمتها الامم المتحدة ، كل ذلك قد أدى إلى بعض الانفراج في التوتر الاقليمي وعزز الآمال في إمكانية تخفيف التوتر العالمي تدريجيا .

وعلاوة على ذلك ، فإن توفر الارادة السياسية الحقيقية والمستمرة لدى الجميع واليقظة المستمرة من جانب كل البلدان والشعوب المحبة للسلم والعدالة ، هما أهمان ضروريان من أجل تحقيق مزيد من التقدم نحو صون السلم والامن الدوليين .

إن السلم والامن الدوليين لا يزالان مهددين بالعديد من الصراعات المحلية والاقليمية المتولدة عن سياسات القوة والسيطرة والتوسع التي تدوس بالاقدام مقاصد الميثاق ومبادئه ، بما فيها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام حق الشعوب في تقرير المصير والتسوية السلمية للمنازعات . وإلى أن تحسم هذه الصراعات على أساس احترام المبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ، يكون من الوهم أن نأمل في إيجاد مناخ من الثقة الدولية يفضي إلى الحد من التسلح أو خفضه .

ففي أفغانستان ، تمكن الكفاح البطولي الذي خاضه الشعب الافغاني ومجاهدوه ، مقرونا بالضغط الدولي والجهود الدؤوبة لباكستان وللامم المتحدة وأمينها العام ، من إرغام القوات السوفياتية في نهاية المطاف على الانسحاب من ذلك البلد . ولكن هذا لا يعني أن الحرب قد انتهت . فالاتحاد السوفياتي ، عن طريق استمراره في تقديم مساعدته العسكرية ومستشاريه العسكريين من أجل الابقاء على النظام الذي نصبه في كابول ، لا يزال يواصل تدخله في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، ويحول دون ممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير المصير ، ويستمر في إذكاء نار التوتر في تلك المنطقة من جنوب آسيا . وإن الشعب الافغاني ومجاهديه ليجدون أنفسهم مضطربين إلى الاستمرار في كفاحهم العادل لاستعادة استقلال افغانستان وسيادتها ومركزها غير المنحاز وسلامتها الاقليمية . ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدته ودعمه إلى ذلك النضال .

ونحن الذين نقاتل من أجل نفس القضية ، نؤكد من جديد على تضامننا الكامل مع شعب افغانستان ومجاهديه في كفاحهم الباسل وندعمهم دعما قويا حتى يحققوا اهدافهم النبيلة . ونود أيضا أن نشيد إشادة قلبية بباكستان حكومة وشعبا ، لتعاطفها الكبير مع اللاجئين الافغان ومساعدتها السخية لهم وإسهامها الهام في الجهود التي أدت إلى انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان .

وفي آسيا ، ما برح التوتر المتصاعد في كوريا يبرز الالاح المتزايد لاتخاذ تدابير عملية تسمح بإعادة التوحيد السلمي والمستقل للبلد . ومن المهم في هذا الصدد منع حدوث مواجهة عسكرية وخفض التوتر بين جزأي البلد بإعتماد إعلان بعدم الاعتداء . ولقد رحبنا بالمفاوضات التي عقدت في آب/اغسطس الماضي في بانمو نجوم بين الوفدين البرلمانيين من الشمال والجنوب ، ويسرنا أنها ستستأنف عما قريب . وفي آسيا أيضا ، نؤكد لجيراننا في الشمال ، لاختوتنا واخواتنا في لاو الذين ما برحوا طوال سنوات يناضلون ضد القمع والقهر تحت النير الغيبيتنامي ، نؤكد لهم دعمنا الثابت وتضامننا الاخوي .

وفي الشرق الأوسط ، ما فتئت الحالة تتردى في كل مكان . ففي الأراضي العربية المحتلة ، تعتبر أعمال العنف والمشاعر التي تزداد تأججا منذ أشهر دليلا أكيدا على أن من الضرورة الحيوية إيجاد تسوية تفاوضية لمشكلة الشرق الأوسط بأكملها وللقضية الفلسطينية ، وأن يتم ذلك في إطار مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية . ولن يمكن إستعادة السلم إلا عن طريق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة ، مع الاحترام الصارم لمبدأ عدم جواز حيازة الأراضي الاجنبية بالقوة وحق جميع دول المنطقة في العيش والتعايش في سلم وأمن .

وفي لبنان ، وعلى الرغم من وجود قوات الامم المتحدة ، لا يزال التدخل الاجنبي المسلح يوجب لهيب الشقاق . ومن الاهمية القصوى أن تنسحب جميع القوات الاجنبية من لبنان وأن يستعيد الشعب اللبناني أخيرا تلاحمه ووحدته الوطنية ليتمكن من الدفاع عن سيادة بلده وسلامته الاقليمية ، ومن إستعادة السلم وإعادة بناء الاقتصاد .

ولقد سمح وقف إطلاق النار بين إيران والعراق بتخفيف حدة التوتر في المنطقة . ودون التقليل من شأن المشاكل العديدة والشائكة التي لا تزال دون حل ، يمكن القول بأن وقف إطلاق النار ، الذي تم تحقيقه بفضل الجهود المتفانية الجديرة بالثناء التي بذلها مجلس الأمن والأمين العام ، يمهّد السبيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونأمل أن يمكن ، مع توفر الإرادة السياسية من جانب جميع الأطراف ، التحرك قدما صوب تسوية ذلك الصراع الاليم بين الأشقاء .

وفي افريقيا لا تزال الحالة الاقتصادية مصدرا للقلق الشديد . ونؤكد مجددا لجميع البلدان والشعوب الافريقية الشقيقة تضامنا الكامل معها ، ونؤكد لها على أحر تهانينا وعميق اعجابنا بجهودها الشجاعة والذميلة لتنفيذ برنامج أولويات افريقيا للانتعاش الاقتصادي للفترة ٨٦ - ٩٠ . إلا أن هذه الجهود تعوقها مشكلة الدين الخارجي وعبء خدمة الدين المفرط . وعلاوة على ذلك فإن السودان ، ومدينة الخرطوم بصفة خاصة ، قد عمف بها فيضان لم يسبق له مثيل نشر الخراب والدمار ، في حين أن البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ما زالت تعاني من الجفاف والفيضانات وغزو الجراد الصحراوي والصراعات ، بما يترتب على ذلك كله من سوء التغذية والمجاعة وملايين اللاجئين .

وإننا نناشد المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة الدائنة ، أن تؤيد وتعتمد التدابير التي دعت إليها منظمة الوحدة الافريقية لحسم أزمة الدين الخارجي لافريقيا ، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي مكرس لهذه المشكلة .

وينبغي التشديد على أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تجتازها البلدان الافريقية قد تفاقمت بصورة خطيرة بسبب تصاعد التوترات في الجنوب الافريقي ، التي أشرت تأثيرا ضارا على القارة برمتها . إن إزدياد حدة التوترات يرجع إلى سياسة الفصل العنصري والاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب نظام بريتوريا الذي يتجاهل الادانة العالمية لافعاله تجاهلا مطلقا ، فلا يكتفي برفض الافراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، بل إنه يعمد إلى تكثيف قمعه الدموي وإطالة أمد حالة الطوارئ وإصدار أحكام الإعدام - والتهديد بتنفيذها - على سكان جنوب افريقيا السود المناهضين للفصل العنصري . ولا سيما سداسي شاريفيل - وإساءة معاملة الشخصيات الدينية ، وحظر جميع الأنشطة السياسية للتنظيمات المناهضة للفصل العنصري ، وتدنير اغتيال ممثلي الحركات المناهضة للفصل العنصري في الخارج ، وارتكاب عدد متزايد من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد بلدان خط المواجهة . إن الجنوب الافريقي لن يعرف طعما للسلم والاستقرار إلا باستئصال شأفة الفصل العنصري ، لأن ذلك سيتيح قيام حكومة غير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا ، وحصول ناميبيا على استقلالها في إطار سلامتها الإقليمية .

ونحن نعتقد في هذا الصدد أن تطور الكفاح المناهض للفصل العنصري يقيم الدليل على الحاجة إلى فرض جزاءات إلزامية شاملة على نظام بريتوريا ، يكون مقترنا بخطة لمساعدة دول خط المواجهة . ويحدونا وطيد الامل في أن المفاوضات الرباعية التي تستهدف إعادة السلام إلى أنغولا وإزالة العقبات التي تعترض طريق إنهاء الاستعمار واستقلال ناميبيا ستنتج في حمل جنوب افريقيا على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وأخيرا ، نرحب ترحيبا حارا بالنجاح الذي أحرزته حكومة تشاد وشعبها بقيادة الرئيسي حسين حبري في سعيهما لدعم استقلال بلدهما وسيادته ، واستعادة سلامته الإقليمية والشروع في إعادة بنائه في كنف السلم والاستقرار والوثام مع جميع جيرانه . ونحن نجدد لهما كل تضامننا الاخوي .

وفي أمريكا الوسطى مازالت الحالة خطيرة على الرغم من التقدم المحرز في مجال التحقق من الالتزامات المترتبة على اتفاق اسكيبولاس الثاني . إن هذا التقدم يلقي الضوء على الامكانيات الحقيقية لإقرار السلم والديمقراطية في المنطقة عن طريق الحوار والمفاوضات . ونحن نحيي رؤساء دول أمريكا اللاتينية الخمسة الذين أعربوا في سان خوسيه عن ارادتهم السياسية في الدفع قدما بعملية الحوار والمفاوضات بغية الوفاء بالالتزامات المترتبة على اتفاق غواتيمالا ، ونرحب بالعمل الذي أنجزته مجموعة كونتادورا وفريق الدعم اللذان قررا مواصلة تعاونهما في هذه العملية التي تستهدف إقرار السلم والديمقراطية في المنطقة . فهذا هو السبيل الوحيد المؤدي إلى السلم والاستقرار ، وإلى الحفاظ على مصالح المنطقة في مجموعها .

والآن ، وفي هذا الوقت الذي تستعد فيه منظماتنا للاحتفال بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في نهاية هذا العام ، والذي يزدهر فيه الأمل في أيام أفضل مع اقتراب حلول العام المقبل وبزوغ فجر قرن جديد ، ومع منح قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم جائزة تستحقها عن جدارة ، وهي جائزة نوبل للسلام ، دعونا نأمل أن يشهد الملايين من أختونا البشر الذين يتوقون إلى التغيير والتجديد في حياتهم ، تحقق أحلامهم بفضل جهود الأمم المتحدة وأمينها العام ، على النحو الذي تراءى لمخيلة الشاعر البنغالي جيتا نيالي ، فوصفه في اندفاعته الشعرية الغنائية بالكلمات التالية :

"فليصخوا وطني يا أبتني في فردوس الحرية هذا ."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أشكر

رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية .

اصطحب السيد سون سان رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية من المنصة .

السيد طالب الابراهيمي (الجزائر) : السيد الرئيس ، باسم الوفد

الجزائري أهنيكم وأحييكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأتقدم لكم بأصدق التهنيكات الأخوية بالإنجاح في المهام الجسيمة والنبيلة المنوطة بكم .

إن انتخابكم لرئاسة هذه الدورة جاء اعترافا بما تتمتعون به من خصال حميدة ، فضلا عن أنه تكريم لبلدكم المديق ، الأرجنتين ، واعتراف منا جميعا بإسهام أمريكا اللاتينية كلها فيما تبذل من جهد مشترك بغية تحقيق السلام والتعاون بين الأمم والشعوب .

وأرى من واجبي أيضا أن أشيد بالرئيس السابق للجمعية العامة ، السيد بيتر فلورين ، الذي كان بحق على مستوى المسؤولية التي انيطت به ، فأدار أعمال الجمعية العامة بإخلاص وكفاءة وبصيرة شاقبة . ووفد الجزائر يسره أن يضم صوته إلى الأصوات الكثيرة الأخرى التي نوهت به وبجهوده .

وتسجل الأمم المتحدة بأعضائها مجتمعين ومنفردين كامل التقدير للسيد خافيير بيريز دي كويبيار ، لأنه كان المحرك الأساسي والدافع القوي وراء عملية رد اعتبار منظماتنا وإعادة لها المكانة المرموقة التي كان يتعين أن تتبوأها في العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر . ويسرني أن أتوجه للسيد الأمين العام بتهنئة الجزائر الخالصة وتشجيعها ، مؤكدا أننا سنتعاون معه دوما تعاونا تاما في كل المجالات وفي كل وقت نحتاج فيه لعمل من أجل السلام ومن أجل العدالة ، وفي كل ما يقوم به من أجل الإنسانية ورخائها .

إننا نجتمع اليوم في إطار منظمة خرجت لتوها من أزمة طاحنة ، عاشت فيها ساعات حالكة عرفت خلالها الشكوك والتردد والإهمال ، كما عانت من الانغلاق المتزايد ، ومن جميع أشكال التخلي عن العمل الجماعي المشترك . إلا أن بلادي - وخلال أحلك الساعات - لم تفقد إيمانها بأن الأمم المتحدة شعلة أمل ، وشعلة الأمل الحق لا تنطفئ أبدا . والأمم المتحدة تحمل هذا النوع من الأمل الذي ستجد فيه جوهر حياتها والطاقة الدافعة لها .

والسؤال الذي يطرح اليوم هو : هل تتوفر لدينا الإرادة الجماعية لنصرة القيم والمثل العليا التي حددناها لأنفسنا عندما أنشأنا منظمة الأمم المتحدة ؟ هل يرجع ذلك التحسن الذي بدأ اليوم يخطو أولى خطواته في العلاقات الدولية إلى الاقتناع التام بأن الإنسانية يجب أن تتوحد وأنه ليس لها من مستقبل إلا في ظل التفاهم والتعاون والسلام ؟

هل اقتنعنا أخيرا بتلك الحقائق البديهية وهي أنه من الأفضل أن يعمل الجميع للبناء والتشييد بدلا من التهافت على الهدم والتدمير ، وإن انعدام الثقة بيننا والتعطش الدائم للسيطرة ليسا بالأمر المحتوم ، ذلك لأن العبقورية الجماعية للإنسانية فيها من الشراء ما يكفل للجميع الطمأنينة والرخاء ؟ هل نحن في النهاية على استعداد لأن نكرس حماسنا ومهاراتنا لإقامة نظام آمن لصالح الجميع ولخوض المعركة الحقيقية ، معركة التنمية ؟

إن التحديات واضحة أمامنا وعلينا مواجهتها ولعل بعض الشواهد التي ظهرت وبعض الخطوات التي أنجزناها تعطينا مؤشرات تبشر بغير أفضل . وبالرغم من أن هذه المؤشرات والخطوات ما زالت محدودة فإنها جاءت مطابقة لما توقعنا ، ويحدونا الأمل في أن نراها تتوأكب مع خطوات وإنجازات أخرى أعم وأشمل .

وفي هذا الإطار تحيي الجزائر اليوم عقد معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى وتعرب في الوقت نفسه عن أملها في أن تتدعم هذه الخطوة الأولى والحقيقية نحو نزع السلاح النووي وتوسع ، وان تسير المفاوضات الخاصة بالأسلحة النووية الاستراتيجية على نفس طريق الحكمة وتنتهي إلى نفس النهاية السعيدة . وعلى كل منا أن يسهم في عملية نزع السلاح التي تشكل أحد العوامل الأساسية لصرح السلام الذي نعمل على تشييده .

وانطلاقا من الإيمان بذلك فإن بلادي تعتبر أن المبادرات الشئائية في مجال نزع السلاح عمل جدير بالتقدير ، وضرورة لا يجب أن تحجب الجهد الجماعي ولا أن تحل محله . فالغشل المؤسف الذي أصاب الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح يشكل في هذا الإطار نذير شؤم نأمل أن يكون مجرد عارض

طارئ في مسيرتنا وحالة شاذة علينا أن نصحها . فعندما يتعلق الأمر بأمن الجميع وبالسلام للجميع فإن العمل المشترك والقرار المشترك هما السبيل الوحيد الذي ينبغي اتباعه .

إن أولى تدابير نزع السلاح التي أشرت إليها والإجراءات الأخرى التي تتبعها والتي ننتظرها جاءت كلها بفضل مناخ عالمي تحدث فيه تغيرات كبيرة في المذاهب ، وفي السياسات ، وفي الاستراتيجيات التي قامت عليها العلاقات الدولية المعاصرة حتى الآن ، وكانت تتسم بالممارسة الحرة لعلاقات القوى والمزايدة للحصول على موقف السيطرة في سباق التسلح وبعبارة أوجز كانت تقوم على رؤية ومنطق المواجهة .

وإن حركة عدم الانحياز التي نشأت في مرحلة تسودها مثل هذه الرؤية وهذا المنطق ما فتئت تحذر من مخاطر ذلك على السلام العالمي . أما المتغيرات التي نشهدها الآن فهي تبرر وتؤكد صحة المواقف التي اتخذتها الحركة واختياراتها عندما تخيل البعض أنه ليس هناك من مخرج سوى سياسة القوة التي جاءت لتكرس ظهور التحالفين المتنافسين في العالم .

وبالتأكيد فإننا لم نصل بعد إلى عصر نهاية سياسة التكتلات التي عشناها منذ حوالي أربعين سنة ولا إلى عهد القضاء على التنافس الاستراتيجي ، إلا أننا نرى في مؤشرات التغيير الأولى التي نعيشها حلا بديلا يعطي الفرصة للحوار وللثقة ولاحترام المصالح المشتركة لكي تشكل توازنا عالميا جديدا أكثر استقرارا وأكثر عدالة .

وعلىنا أيضا أن نتلافى الحسابات الخاطئة التي وقع فيها البعض في الماضي ، مما جعلهم يعتقدون بأن مجرد تنظيم العلاقات بين الشرق والغرب كفيل وحده بإرساء قواعد السلام . فهذا الاعتقاد لم يصمد أمام التجربة العملية ، ذلك لأنه لم يكن كافيا لإحلال الوفاق الدائم بين التحالفين المتنافسين ، على حين كانت بؤر الأزمات الإقليمية والمحلية تزداد عددا وحادّة في كل مكان من العالم . ولأن البشرية واحدة فالسلام حتما يجب ألا يتجزأ . ولن تحقق العلاقات الدولية آمالها في الأمن والاستقرار إلا إذا اشتركت جميع شعوب العالم في عملية إرساء السلام دون قيد أو استثناء . ولا بد أن نعي اليوم بوضوح تام هذه الضرورة الحتمية ، وأن تبذل الجهود من أجل إعادة تنظيم العلاقات بين

الشرق والغرب ، وكذلك الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات وحل الازمات والتوترات الإقليمية والمحلية . فهذا هو الطريق السليم وهو السبيل الوحيد الذي يتعين علينا أن نسلكه دون أن نفتخر عزائنا في مواجهة تلك العقبات التي تعترضنا ودون أن نتراجع أمام التضحيات التي يمكن أن تفرض علينا . وسواء تعلق الأمر بنزع السلاح وتحقيق الثقة والتفاهم بين الشرق والغرب ، أو بوضع حد للمآسي القائمة في الشرق الأوسط والخليج وجنوب افريقيا وأمريكا الوسطى وأفغانستان وكمبوتشيا والقرن الافريقي وقبرص والصحراء الغربية ، فإن طريق السلام طويل وشاق ولكن ليس هناك من بديل للسلام سوى السلام .

كما أعلنت من فوق هذا المنبر وأمام هذا المحفل في العام الماضي فإن إسهامنا والجهد الذي نعتزم القيام به في إطار العمل الجماعي من أجل السلام يتعلق ببناء المغرب العربي الكبير ، فمنذ أن تحدثت إليكم سابقا فإن هذا العمل الذي يجمعنا مع شركائنا في المنطقة قد انطلق ، وأستطيع أن أوكد أنه يسير في الطريق السليم .

إن انعقاد مؤتمر قمة دول المغرب الكبير في الجزائر في شهر حزيران/يونيه الماضي كان نقطة لانطلاق لجهد منظم ومستمر نبذله سويا ونقدم فيه من إصرارنا ومن أفكارنا ، ونوفر له كل الوسائل التي يتطلبها منا . فلقد طال انتظار شعوبنا لهذا الأمل بحيث أصبح جُلَّ اهتمامنا اليوم منصبا على تعويض ما فات من وقت ، وقد عقدنا العزم على ذلك ، ولدينا كل الإمكانيات لتحقيق هذا الهدف . ونحن نعمل حاليا لكي نوفر لهذا التجمع المغربي المؤسسات والأطر والآليات اللازمة لتنسيق التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي على قواعد رشيدة ومتدرجة دون أن تغفل منا أية فرصة لتحقيق التقدم المستمر . فقد بدأت إذن مسيرة الوحدة المغربية ، وسوف نعزز انطلاقتها متسلحين بإرادة سياسية قوية لا تعترضها تحفظات ولا مقاصد خفية . فللمرة الأولى فسي التاريخ الطويل للمغرب العربي الكبير تتجمع كل الظروف الموضوعية لصالح وحدته .

إلا أننا نعي تماما تلك العقبات التي تقف في طريقنا وسوف نواجهها دون تسوانٍ ، إذ ليس أمامنا أي خيار آخر في هذا العصر الذي يتسم بتجميع القوى وتجميع الموارد .

وليس هناك شك في أن تسوية الصراع في الصحراء الغربية سوف يساهم في الإسراع في عملية بناء وحدة المغرب العربي . كما أن القبول المبدئي من طرف المملكة المغربية وجبهة البوليساريو للمقترحات التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة والتي تتضمن شروط تنظيم استفتاء حول تقرير المصير في الصحراء الغربية يشكلبادرة طيبة في هذا الاتجاه .

إن كل شعب يدفع بالدم ثمن حريته له الحق أن يختار ، ومن العدالة أن يقرر شعب الصحراء الغربية مصيره بنفسه ، ولقد فهم المجتمع الدولي هذا ، كما أن التوافق في الآراء الذي ظهر في منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ، وفي الجمعية

العامية للأمم المتحدة ، قد حدد بوضوح وبما لا يدع مجالا للشك شروط تسوية مشكلة الصحراء الغربية . وقد ظهر هذا التوافق في القرار ١٠٤ الذي أقره رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المجتمعين عام ١٩٨٢ في ادبيس أبابا . وقد اعتمدت الجمعية العامة لمنظمتنا هذا القرار وجعلته أساسا للمساعي الحميدة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة .

والمعطيات الاساسية فيه تتعلق بالمفاوضات المباشرة للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير دون أية ضغوط إدارية أو عسكرية . والتنفيذ الفعلي لهذه الاسس من شأنه أن يوفر لمشكلة الصحراء الغربية الحل العادل والدائم الذي نتطلع إليه .

فالذين يتقاتلون اليوم يجب أن يتمكنوا في الغد من إجراء الحوار ، ومن المفيد أن يذهب الاشقاء المغاربة والصحراويون إلى هذا الاستفتاء يدا في يد وليس ظهرا لظهر .

فالحوار الاخوي سيحقق المصالحة بين الاشقاء ، وبهذه المصالحة سيكسب المغرب العربي الكبير استقراره وأمنه ووحدته .

في الشرق الاوسط ما زالت مأساة الشعب الفلسطيني بغير حل ، بل وما زالت بعيدة تماما عن رياح السلام التي هبت على مناطق أخرى وأحاطت بأزمات وصراعات وتوترات أخرى ، وما زالت هذه المأساة تشكل مأساة العصر .

والانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة تذكّرنا بأن الهوية الوطنية الفلسطينية ما زالت حية وأن الشعب الفلسطيني لم يتخل عن حقوقه الوطنية ، وأن المطالبة بإقامة دولته على أراضيه المغتصبة لن يكون مصيرها الغشل أبدا .

وهكذا فإن الانتفاضة تحدد شروط السلام الدائم والعدل في الشرق الاوسط . وقد أبرزت القمة العربية التي انعقدت في حزيران/يونيه الماضي في الجزائر الموقف العربي المشترك إزاء طبيعة وصلاحيات المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

ولأن المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع في تلك المنطقة فلا بد للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط أن ينظر إليها ويعالجها من هذا المنظور . أما تحويل الصراع العربي الصهيوني إلى مجرد سلسلة من الخلافات الثنائية على الأرض أو بسبب الأمن ، وبالتالي محاولة حجب العامل الفلسطيني في هذا الصراع ، فكل ذلك يعنسي الإصرار على السير في طريق مسدود .

ولما كان الشعب الفلسطيني قد اختار من يتحدث باسمه ويعبر عن تطلعاته وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن هذا الممثل الشرعي والوحيد لا يمكن أن يحرم من حقه في المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام . ومن هذا المنطلق فإن محاولات إيجاد ممثل بديل للشعب الفلسطيني سيكون مصيرها الفشل* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رانا (نيبال) .

وفي النهاية ولأن كل محاولات إيجاد وطن بديل للشعب الفلسطيني قد باءت بالفشل ، علينا أن نعترف بأن مصير هذا الشعب لن يتحدد إلا على أرض وطنه التاريخي فلسطين .

وفي نفس هذه المنطقة يعاني لبنان من الويلات ثلو الويلات ، فبالإضافة إلى الاحتلال يعاني لبنان من اقتتال الأشقاء إضافة إلى ما تعانيه اليوم مؤسساته السياسية . ونحن ملتزمون بالحفاظ على استقلال ووحدة وسيادة هذا البلد الشقيق وسلامة أراضيه . فأمام لبنان معارك أخرى كثيرة كي لا ينقسم على نفسه ، والمصالحة الوطنية قد أضحت حيوية لكسب تلك المعارك ، ويستطيع لبنان أن يعتمد في ذلك على مساعدة بلادي .

وفي الخليج سكتت أصوات المدافع ليرتفع صوت الحوار والتفاوض ، ونحن لذلك نتوجه بالتهنئة إلى الأشقاء في العراق وإيران . على أن ثماني سنوات من الصراع قد خلفت وراءها الكثير من الجراح وارتفعت بسببها أسوار من الشك والخلاف تدفعنا للاعتقاد بأن طريق السلام طويل وشاق ، إلا أننا كلنا أمل وثقة بأن الشجاعة والحكمة وروح المسؤولية سوف تسود في النهاية .

إن نظام الفصل العنصري يتسبب في كل المآسي التي يعاني منها الجنوب الإفريقي ، ولن نتمكن من إحلال السلام في هذه المنطقة الممزقة إلا بالقضاء عليه قضاءً مبرما فنحن مسؤولون عن استقلال ناميبيا واستعادة حقوق شعب جنوب افريقيا وضمان أمن واستقرار دول خط المواجهة وسلامة أراضيها وعلينا أن نقوم بواجبنا كاملا .

وتود بلادي أن تؤكد هنا لمنظمة سوابو والمؤتمر الوطني الإفريقي ودول خط المواجهة تضامننا الكامل معها ومساندتها لها حتى تنتصر قضايا العدل والحرية في القارة .

وفي أمريكا الوسطى بعد أن انتعشت الآمال بظهور خطة أرياس واتفاقات اسكيبولاس وسابوا ، فإننا للأسف لم نشهد لها ثمارا . وتسهم مجموعة كونتادورا ومجموعة ليمما إسهاما شميئا في قضية السلام في هذه المنطقة . ونحن نؤكد لها مساندتنا التامة . إذ يجب أن تتمكن شعوب ودول هذه المنطقة من العيش في وفاق وتعاون في ظل احترام متبادل

وبعيدا عن أي تدخل خارجي على أن يحترم كل واحد منا حق الآخرين في الاختيار السيامي والاقتصادي والاجتماعي .

منذ أيام قليلة طرحت على مجموعة السبعة والسبعين بضعة أفكار تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية وأود اليوم أن أعرضها عليكم . لقد أشرت إلى أن الطريق السليم المؤدي إلى السلام الحقيقي هو الطريق الذي تتحمل فيه كل شعوب العالم على حقها في الأمن وحقها في التنمية . وأكدت أيضا أن نظام السلام الحقيقي الذي نتطلع إليه لن يكون مجرد نظام يضمن للبشرية عدم الغناء ، وإنما نظام يضمن لها سبل البقاء في مناخ آمن ويكفل لها الحياة الكريمة . وقلت في النهاية إن البشرية سوف تكفّ يوما عن المقاومة بحياتها لكي تصل إلى بناء صرح تلك الحياة . وهنا تصبح التنمية هي المرادف الجديد للسلام والسبيل لتحقيقه .

وعلى ضوء هذه الملحوظات تمكنت من استخلاص ما يلي بالنسبة لشواهد الموقف : أولا ، يعتبر التخلف اليوم أشرس المعارك التي تخوضها البشرية ضد نفسها . إذ نرى أن الذين يموتون بسبب الجوع وسوء التغذية والأوبئة ونقص المرافق الصحية الأساسية أكثر عددا من الذين يقتلون في الصراعات المسلحة .

ثانيا ، يشكل التخلف - إذا لم نجد له حلا - تهديدا حقيقيا ومتزايدا للسلام والأمن الدوليين مثله في ذلك مثل الصراعات العسكرية . ألا يرى المجتمع الدولي فسي ذلك ضرورة ملحة لأن يعمل من أجل وضع حدٍّ لمثل هذه المخاطر التي تهدد البشرية ؟

ثالثا ، من الضروري أن يعبئ المجتمع الدولي جهوده لنصرة حق البشرية . نعم علينا أن نعبئ الجهود حتى لا يحرم أي مواطن في هذا العالم من حقوقه المدنية ؛ من حقه في التعبير عن نفسه وفي أن يجتمع مع أمثاله ؛ من حقه في أن يكون صوته مسموعا وأن يدافع عن نفسه باسم الحقوق المكفولة له قانونا . نعم علينا أن نعبئ أنفسنا حتى لا يموت مواطن واحد في العالم بسبب حرمانه من تلك الحقوق .

وأود أن أضيف هنا لكل هذه الحقوق واجبا ما زال للأسف الشديد بعيدا عن التحقيق ، وهو أن نعمل بنفس الجدية وبنفس الاهتمام على ألا يموت أو يعاني مواطن واحد من العالم بسبب عدم توفير احتياجاته الحيوية الأساسية .

ولقد عملنا سويا حتى تصبح التنمية حقا من حقوق شعوبنا ، واليوم أضيف أن حق الشعوب في التنمية بشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، لأن التخلف يؤثر بالضرورة على حياة الإنسان أو موته .

رابعا ، في اللحظة التي نشعر فيها بالسعادة لأن البشرية قد حققت شيئا من النجاح في مجال نزع السلاح ، علينا ألا ننسى أنه إذا ما كان الطريق طويلا أمامنا فإن أصعب ما نواجهه هو التخلف وكل ما يتبعه من ويلات .

أما الخلاصة فهي أولا - أن أزمة العلاقات الاقتصادية الدولية قائمة بل تزداد حدة . وكان العالم المتقدم يتخيل أنه وجد لها حلولا مؤقتة مرحلية ، تبين في الواقع أنها صادرة عن قصر نظر . فالترابط بمعناه الحقيقي يدفعنا لأن نعي بأن التنمية والتخلف تربطهما تفاعلات وعلاقات وأن الوصفات التي قدموها لنا لم تعد ناجحة .

ولهذا فإن التمييز بين التنمية والتخلف على أساس أن الأولى مقصورة على القادرين عليها وأن الثاني ناتج عن عجز وإهمال الآخرين لم يعد بالأمر المقبول . نعم إن النظام السائد اليوم يستهدف تعزيز التنمية على حساب التخلف الذي ما فتئ يتزايد .

ثانيا : بالطبع هناك تغييرات تطرأ وحلول تطرح حتى لا يصبح تخلف بلداننا مصدرا لتغذية تنمية أولئك الذين أنشأوا هذا النظام السائد وجعلوه يعمل لتحقيق الأهداف التي حددوها . وهنا يكمن قصر النظر ، فالقطيعة بين الشمال والجنوب لم تعد مقبولة وستبقى غير مقبولة . وكلما ازداد التلاحم بين الشرق والغرب بات واضحا أن مستقبل السلام مرتبط بمسألة التنمية .

ثالثا : إن التخلف له ثمن اقتصادي باهظ و ثمن سياسي واجتماعي أيضا . ونحن ندفع الثمن كاملا . ولكن الى متى ؟ هذا هو السؤال . ونحن كأعضاء في المجتمع الدولي تحملنا مسؤولية القيام بإعادة تنظيم أوضاعنا الداخلية ، مما حسن منها بصورة واضحة . ولكن من الجلي أيضا أن ذلك لم يكن كافيا ولن يكفي أبدا . فالتكيف الهيكلي الذي نصحوا به بلداننا أو فرضوه علينا لم يوفر ، ولن يوفر لها ، الترياق الشافي من التخلف .

رابعا : تسببت عناصر خارجة عن إرادة بلداننا في ايجاد التخلف وما زالت . فالبيئة الدولية قد خلقت عائقا ما زالت حدته تتزايد . ولن يكون للتكيف الهيكلي أي أثر إلا إذا تم هذا التكيف على مستوى شامل ، سواء كان الأمر يتعلق بتحسين وضع ميزانياتنا ، أو بحصيلة صادراتنا من الموارد الطبيعية الأولية ، أو بسهولة وصولها الى الأسواق الدولية ، أو بالنقد والشؤون المالية والتكنولوجيا ؛ فالنظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية يقضي تماما على كل ما ننجزه بعمل دؤوب وبثمن باهظ .

إذن لا بد من تغيير هذا النظام . وهذا التغيير يجب أن يشكل جزءا لا يتجزأ من كل التغييرات الجارية حاليا في العلاقات العالمية ، شاملة كانت أو اقليمية . فالسلام الشامل لا يمكن أن يقوم على جهد دولي غير متوازن ، تكون فيه الغلبة لمسألة الامن الدولي وتحتل فيه التنمية المقام الثاني . إذن لا بد أن تتوازن خطانا وأن نخطو الى الامام مدفوعين أساسا نحو إصلاح الاختلال الموجود بكل أشكاله .

أثرى هل تعتبر موسيقى الأمل التي تتردد أصدائها في الأرجاء بشيرا ببلوغنا سن الرشد ؟ يمكننا الرد على هذا السؤال بالإيجاب لو تحلت البشرية بذلك الشيء الذي يسمو فوق ما عداه ، ألا وهو ضمير جماعي حي .

السيد غومبوسورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن
أضم صوتي الى من سبقوني في الإعراب عن التهنئة والتحية للسيد دانتي كابوتو ممثل
الأرجنتين على انتخابه لهذا المنصب الرفيع ويتمنى له الوفد المنغولي أرفع درجات
النجاح في النهوض بمسؤولياته .

كما أننا نغتتم هذه المناسبة لنعرب عن امتناننا لسلفه ، الرفيق بيتسر
فلورين ، لمهارته في ادارة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ،
وكذا في دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

إن الدورة الراهنة للجمعية العامة للأمم المتحدة تنعقد في فترة مشرقة من
تاريخنا ، حيث الاتجاه الغالب والمتعاضد في السياسات العالمية هو الاعتراف بوحدة
مصير الشعوب وبالتكافل بين البلدان وضرورة تسوية المشاكل الملحة القائمة حالياً
وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة واستناداً الى التعاون البناء والاحترام المتبادل
للمصالح المشروعة للأطراف المعنية .

ويتبدى ذلك فيما طرأ على الأحداث الأخيرة في العالم من تطور ايجابي بوجه
عام . وقد بدأنا نلمس بصورة متزايدة تحسن المناخ السياسي وتعزيز التفاهم والثقة
المتبادلة بين الشرق والغرب . ونتيجة لذلك ، يتضاءل خطر نشوب حرب نووية . فقد
أُخذت أول خطوة على طريق نزع السلاح الحقيقي ، وهناك بوادر طيبة تشير الى إمكانية
إنهاء الصراعات الاقليمية استناداً الى نهج واقعي وسياسة قوامها المصالحة الوطنية .

إن دور الأمم المتحدة في تسوية المشاكل الدولية يزداد زيادة كبيرة . الامر
الذي تشهد عليه النتائج الملموسة المترتبة على ما تظلع به الأمم المتحدة من أنشطة
في مجال صيانة السلم والجهود الهادفة التي يبذلها أمينها العام . وإن منح قسوات
الأمم المتحدة لصيانة السلم جائزة نوبل للسلام مؤخراً لهو دليل آخر على ما يقدمه
المجتمع العالمي الآن من دعم للمنظمة .

ويكتسب الحوار السوفياتي - الأمريكي سمات جديدة ؛ فقد أصبح أكثر فعالية
واستقراراً . وترجع الأهمية الشديدة التي يتصف بها هذا الحوار الى الدور الذي تلعبه

الدولتان العظميان في السياسة العالمية . ويمكن القول بأن التفاعل السوفياتي -
الأمريكي قد أسفر عن تغييرات ايجابية كثيرة ذات أبعاد عالمية . وفي هذا الصدد ،
تجدد الأشادة بوجه خاص بقيمة موسكو .
وتتطلع حركة بلدان عدم الانحياز ، باعتبارها قوة مستقلة واسعة التأثير في
العالم المعاصر ، بدور ايجابي في حل المسائل الدولية الملحة . وتشهد على ذلك
نتائج اجتماعي هافانا ونيقوسيا لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز .
إن صوت الرأي العام يسهم إسهاما متزايدا في الكفاح من أجل إنهاء سباق
التسلح والقضاء على تهديد الحرب النووية وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة
والتعاون بين الشعوب .
وعلى الرغم من اعترافنا بحدوث تغييرات ايجابية في العالم ، لا يسعنا أن
نتغاضى عن الحقيقة القائلة بأن الموقف لا يزال معقدا ، بل ومتناقضا ، في أوجه
كثيرة منه .

إن ظهور خطط "للتعويض" من خلال تحديث شتى أنواع الأسلحة ، النووية والتقليدية على السواء ، دليل على العزوف عن التخلي عن مفهوم "الردع النووي" البالي . وهذا يعني أن سياسة التصرف "من مركز القوة" لا تزال الفرضية الرئيسية للذين يعدون هذه الخطط .

ومن المتعذر أن يتفق المرء مع الذين يدعون أن سياسة التصرف "من مركز القوة" هي التي أدت الى التحولات الايجابية الحالية في العالم ، في حين أن تلك السياسة على وجه التحديد هي التي أدت في وقت من الاوقات الى قيام سباق تسلح نووي غير مكبوح ، جعل العالم رهينة للارهاب النووي . ليست سياسة التصرف "من مركز القوة" هي التي تدعو اليها الحاجة الآن لتقود البشرية على طريق مستقبل يسوده الأمن ويخلو من العنف ، بل سياسة العقل والواقعية والمواقف المسؤولة تجاه القيم الإنسانية العالمية .

إن الخطر الذي ينطوي عليه استمرار العمل على برنامج حرب النجوم هو إفشال المفاوضات السوفياتية الامريكية المتصلة بإحداث تخفيضات كبيرة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وإحباط الجهود الرامية الى منع عسكرة الفضاء . إن وزع الأسلحة فسي الفضاء لا يعني فقط بدء مرحلة من نوع جديد في سباق التسلح ، بل إنه يشكل كذلك تهديدا خطيرا لمنطق نزع السلاح ، الذي بدأ العمل به بالفعل بإبرام معاهدة القسوات النووية المتوسطة المدى ، ويتناقض معه . إن أسلحة الفضاء ستكون معلقة مثل سيف ديموقليس فوق رقبة كل دولة بغض النظر عن موقعها ، لأن هذه الأسلحة ستكون خطرا ماثلا في كل مكان . وينبغي للفضاء الخارجي أن يخدم أغراضا سلمية فقط . والحاجة تدعو الى ضمانات محددة بأن الحياة على الأرض لن تكون مهددة من الفضاء . ونحن نرى أن تحقيق الاقتراح الذي ينادي بإنشاء منظمة دولية معنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي سيساعد مساعدة كبيرة في النهوض بتحقيق هذا الهدف .

وينبغي ضمان الأمن العالمي ضمانا كاملا على الأرض أيضا . إن مفهوم الأمن كما نراه ينطوي على عدد من العناصر المترابطة ، وفي مقدمتها عناصر عسكرية وسياسية

واققتصادية وإنسانية وبيئية . وبعبارة أخرى ، فإن المشكلة تتطلب نهجا شاملا إزاء الأمن الجماعي ، وفقا لما يتوخاه ميشاق الأمم المتحدة . وهذا هو جوهر الاقتراح الذي تقدمت به الدول الاشتراكية فيما يتصل بإنشاء نظام شامل للسلام والأمن الدوليين .

إن نزع السلاح هو أحد الطرق الرئيسية المؤدية الى عالم آمن . وقد اتخذت أصعب وأهم خطوة على ذلك الطريق بإبرام المعاهدة السوفياتية الأمريكية بشأن القوات النووية المتوسطة المدى والبدء في تنفيذها . وينبغي أن تتبع هذه الخطوة خطوات أخرى أبعد أشرا في مجال تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ؛ وينبغي ألا تكون تلك الخطوات عرضية متناثرة ، بل يجب أن تؤدي الى عملية مستمرة لا يمكن عكس مسارها . ونحن نتطلع قدما في هذا الصدد الى تحقيق اتفاق في وقت مبكر بشأن تخفيض ٥٠ في المائة من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية .

ويجدر التشديد في هذا الصدد على أهمية الحيلولة دون قيام حالة يؤدي فيها نزع السلاح في مجال ما الى سباق تسلح في مجال آخر . وهذه مسألة هامة من وجهتي النظر السياسية والعسكرية التكنولوجية على السواء .

إن أهم مهمة كانت ، ولا تزال هي الحظر الشامل على التجارب النووية ، وزيادة تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، وإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق سلم في شتى أصقاع العالم .

وتتسم الحاجة الى حظر الاسلحة الكيميائية بإلحاح خاص في الوقت الراهن . وإن حكومة جمهورية منغوليا الشعبية لتؤيد بقوة الانتهاء في وقت مبكر من صياغة اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل لاسلحة الدمار الشامل هذه وإزالتها . وسنواصل تأييد التدابير التي تستهدف التقيد التام ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

ومن المهام ذات الاولوية في مجال نزع السلاح تخفيض الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة . وفي هذا الصدد ، فإن البحث النشط الجاري عن طرق لتخفيض فرص المجابهة العسكرية في أوروبا مسألة تدعو للارتياح . وفي رأينا أن المقترحات البتاءة التي تقدمت بها الدول الأعضاء في منظمة معاهدة حلف وارسو تحقيقا لهذه الغاية تشكل أساسا سليما للتوصل الى اتفاقات مقبولة لدى الجميع .

وتشاطر حكومة جمهورية منغوليا الشعبية الرأي القائل بأن بيع وتوريد الاسلحة التقليدية يجب أن يوضع تحت رقابة دولية .

ورغم أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح عجزت عن اعتماد وثيقة ختامية ، فإنها وفرت قوة دفع للنظر العملي فسي طرق ووسائل تحقيق أهداف نزع السلاح .

إن التسويات السياسية للصراعات في العالم تمثل مطلباً مسبقاً حاسماً لإرساء أسس وطيدة للسلم والامن العالميين .

وقد أحرز تقدم ملموس في حل بعض الصراعات . إلا أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً وشاقاً .

وقد أصبح إبرام اتفاقات جنيف بشأن تسوية المشاكل المتصلة بأفغانستان مسألة هامة للغاية . ويبين تنفيذ تلك الاتفاقات مدى أهمية تقييد جميع الأطراف تقييداً صارماً بالتزاماتها . ويؤيد وفد بلدي المقترحات الداعية الى النظر في تنفيذ اتفاقات جنيف وفي المسائل المتعلقة بوقف انتهاكها .

وكما حدث في الماضي ، فإن جمهورية منغوليا الشعبية تحبذ تحويل جنوب شرق آسيا الى منطقة للسلم والاستقرار والتعاون . ونحن نرحب بتكثيف الحوار بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغية التوصل الى حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا . كما نرحب بنتيجة الاجتماع غير الرسمي الذي انعقد في جاكرتا بين ممثلي الأطراف الكمبوتشية الأربعة وبلدان جنوب شرق آسيا . وفي رأينا أن المقترحات التي تقدمت بها جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الاجتماع توفر أساساً جيداً لتسوية المشكلة الكمبوتشية وللعمل على استقرار الحالة في المنطقة .

وهناك تطور ايجابي آخر يتمثل في وقف الحرب الإيرانية العراقية . وترحب حكومة بلدي ترحيباً صادقاً ببدء المحادثات بين الطرفين ، وتعرب عن الأمل أن تؤدي تلك المفاوضات الى تسوية نهائية لهذا الصراع .

ولا تزال هناك بؤرة للتوتر قائمة في شبه الجزيرة الكورية . وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية دائما في هذا الصدد سحب القوات الاجنبية والاسلحة النووية من كوريا الجنوبية وتحويل شبه الجزيرة الكورية الى منطقة للسلم . ونحن نؤيد المقترحات التي تقدمت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والتي ترمي الى وضع الاساس لإعادة توحيد كوريا سلميا . وينبغي القضاء على العقبات التي تحول دون أن تشغل كوريا مكانها الصحيح في الامم المتحدة ، بوصفها عضوا كامل العضوية .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية دائما استقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها ومركزها غير المنحاز . ونحن نرحب بالحوار الجاري حاليا بين ممثلي الطائفتين في قبرص برعاية الامين العام للأمم المتحدة .

وقد عانت الحالة في الشرق الأوسط من مزيد من الترددي في الآونة الاخيسرة . ويبرز هذا التطور على نحو قاطع مرة أخرى مدى الحاجة العاجلة لإيجاد حل شامل لهذه الازمة . ويكمن الطريق الى هذا الحل في عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن . وينبغي ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . ولا بد لاسرائيل أن تتخلى عن الأراضي العربية المحتلة .

وتشير الحالة التي لم تحسم في أمريكا الوسطى القلق العميق . ويشكل التدخل السافر للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لجمهورية نيكاراغوا العقبة الرئيسية التي تعترض تنفيذ اتفاقات غواتيمالا وسياسة الوفاق الوطني التي تنتهجها حكومة الساندينستا . ونحن نعرب عن تأييدنا الكامل لنضال شعب نيكاراغوا وعن تضامننا معه من أجل حصوله على حقه غير القابل للتصرف في أن يسير على الطريق السني اختاره ، فلا حق لأحد في المساس بحرية أي شعب في الاختيار .

وقد أحييت الجهود التي تبذل حاليا بهدف منح الاستقلال لناميبيا الآمال فسي إيجاد حل سريع لهذه المشكلة . وترحب حكومتني بالمفاوضات الرباعية بين أنغولا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب افريقيا ، والتي ترمي الى ازالة بؤرة التوتر في الجنوب الافريقي .

كما إننا ندين بحزم سياسة الفصل العنصري وممارسات النظام العنصري في جنوب افريقيا ، ونطالب بفرض جزاءات الزامية شاملة عليها وفقا للمنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد شمل الاتجاه العام نحو تحسين المناخ السياسي القارة الآسيوية ، حيث توجد في نفس الوقت معظم المنازعات الاقليمية التي ذكرتها سلفا ، فضلا عن أن منطقة المحيط

الهادئ الآسيوية قد بدأت تصبح ساحة لتعاضد الحشد العسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها . وتشهد هذه الحالة ، الى جانب عوامل أخرى ، على تعقيد الحالة في المنطقة .

ولذا فإن من مصلحة السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ السعي بهمة من أجل إيجاد السبل والوسائل التي تكفل تجميع جهود جميع الدول الواقعة هناك . وكما أشار زعيمنا الرفيق ج. باتمونخ ، تدعو جمهورية منغوليا الشعبية دائما الى تعزيز الثقة والتنمية والتعاون بين الدول الآسيوية وتحاول ، في حدود قدراتها ، الإسهام في تحقيق أهداف الأمن الآسيوي الشاملة . وقد دفعتنا هذه الرغبة الى أن نتقدم باقتراح لإنشاء آلية تستبعد استخدام القوة في العلاقات بين الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ومن شأن تنفيذ هذا الاقتراح أن يشجع على تعزيز المبدأ العالمي للتعاضد السلمي في العلاقات بين الدول في تلك المنطقة .

وتعتبر المقترحات الأخيرة التي قدمها الرفيق م. م. غورباتشوف في كراستونبارسك عن روح التفكير السياسي الجديد . إذ أنها طورت على نحو أكبر مبادرات فلاديفوستك ، وتستهدف بالتحديد تخفيف حدة المواجهة العسكرية في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية ، وتوسيع نطاق علاقات حسن الجوار بين البلدان ، وتعزيز السلام والاستقرار في ذلك الجزء من العالم . ونحن نرحب بالمزيد من توثيق العلاقات وتحسينها بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية باعتبار ذلك عاملا فائق الأهمية في تعزيز الثقة والتعاون والسلام والأمن في آسيا وفي العالم كله .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي ، وتدعو الى إنشاء أمن اقتصادي دولي جديد .

إن الخطورة التي يتسم بها عدد من المشكلات ، مثل التخلف ، والمديونية الخارجية للبلدان النامية ، واختلال التوازن البيئي وغير ذلك يستدعي اتخاذ اجراءات عاجلة لحل هذه المشكلات . ومن الأمور البالغة الأهمية في هذا السياق تنفيذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح وتحويل الموارد التي يتسنى توفيرها على هذا النحو لأغراض

التنمية . وينبغي أن تتضمن استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للتسعينات السبيل والطرق المحددة لتسوية المشكلات التي تعاني منها العلاقات الاقتصادية الدولية .

وترى جمهورية منغوليا الشعبية أن المشكلات الدولية ، بما في ذلك المسائل الإنسانية ، ينبغي أن تسوى بروح من التعاون ، على أساس الاحترام الكامل لمبادئ السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

ومع أن أربعين عاما قد انقضت منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فما زلنا نشهد انتهاكات واسعة النطاق لهذه الحقوق . وما زالت حقوق أمم بأكملها في تقرير المصير لم تتحقق بعد . وتتعوق حالات النزاع وسباق التسلح حق الشعوب في السلم والتنمية . وفي هذا الصدد يظل إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق الشعوب في السلم دائم الأهمية . ومن شأن النظر في هذه الدورة في تنفيذ الإعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم أن يسترعي نظر المجتمع الدولي مرة أخرى الى هذه المسألة الهامة .

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عن الأمل في أن تسهم الجمعية العامة في دورتها الراهنة إسهاما محددًا في دعم التغييرات الايجابية وفي السعي من أجل التوصل الى الوسائل والطرق الكفيلة باستئصال الظواهر السلبية من الحياة الدولية الراهنة .

السيدة غرانت - ودهام (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

هذه الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة تنعقد وقد شهدت البيئة الدولية عددا من التطورات الهامة . فقد بدأت تخف حدة الاستقطاب الثنائي الذي دفع العالم إلى مواجهة عدوانية بين حلفين عسكريين متنافسين ، وبدأت تتداعى أسس الافتراضات والمواقف القديمة . وأخذت تبرز مرحلة جديدة من الحوار التعاوني بين الدولتين العظميين ويظهر تفكير جديد في حقيقة أوضاعهما وفي علاقة كل منهما بالآخر . وقد شجع هذا على تخفيف حدة التوتر الدولي بقدر كبير وعلى بذل جهد متضافر لإيجاد حلول تفاوضية عاجلة للمشاكل الدولية الملحة للصراعات الإقليمية ، وبذلك استعادت الأمم المتحدة المكانة اللائقة بها ، بوصفها أداة لتسوية النزاعات .

ولذا فإن من حسن الطالع أن يكون السيد دانتي كابوتو ، وزير خارجية الأرجنتين ، قد انتخب لإدارة شؤون الجمعية العامة في هذا الوقت . إذ سيكون بمقدوره ، بوصفه ممثلا بارزا لمنطقتنا - منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي - الإسهام بمهاراته التي لا جدال فيها في تسيير أعمال هذه الهيئة إبان هذه الفترة الانتقالية الهامة . ونحن أيضا مدينون بالعرفان لسلفه السيد بيتر فلورين وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية الذي أدار باقتدار أعمال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ومختلف دوراتها المستأنفة .

وفي الأسبوع الماضي منحت جائزة نوبل للسلام لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، وهو تكريم مناسب وقيّم . وإن جامايكا لتشيد بجميع أفراد هذه القوات ، وخاصة من لقوا مصرعهم في خدمة السلم ، كما تشيد بالحكومات التي قدمت دعما ملموسا للمثل العليا للأمم المتحدة . ولا يسعنا ونحن نتذكر النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة مؤخرا ، أن ننسى الدور المباشر الذي اضطلع به الأمين العام وممثلوه الخاصون وما أبدوه من صبر ومثابرة . لذلك نود أن نشيد بتفاني الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وبجهوده الدؤوبة في خدمة قضية الأمم المتحدة .

إن جامايكا ، التي تقع لحسن الحظ خارج دائرة الصراعات الإقليمية ، معرضة مع ذلك لتقلبات الطبيعة القاسية التي لا يمكن التكهن بعواقبها . وقد ظهر تعرضنا هذا

للأخطار بشكل مؤلم عشية انعقاد هذه الدورة عندما عبر إعصار غلبرت الجزيرة من الشرق إلى الغرب ، مخلفا وراءه دمارا وخرابا وبعض الخسائر في الأرواح . وبناء على طلبنا ، سيناقش في الجلسات العامة بند مستقل معنون "تقديم مساعدة طارئة إلى جامايكا" ، ولكننا نود في هذه المرحلة أن نشكر كل البلدان والمنظمات والوكالات والأفراد الذين استجابوا بسخاء وسرعة للمأساة التي حلت ببلدنا . كما نعرب عن تعاطفنا مع الضحايا الآخرين لإعصار غلبرت - في جزر كايمان والمكسيك - ومع ضحايا الفيضانات في السودان وبنغلاديش والهند . إن الكوارث الطبيعية تنكب الأغنياء والفقراء والأقوياء والضعفاء سواء بسواء ، وتجعلنا جميعا جسدا واحدا .

إن مناخ العلاقات الدولية ربما لم يكن موافيا في أي وقت مضى في سنوات ما بعد الحرب مثلما هو موات الآن . ويتعين علينا ، ونحن نعمل الفكر في التغييرات الجارية ، أن نعترف بأنها شهادة على قدرة الدول على التصرف الحاسم والهادف في الحالات الحرجة ، شريطة اظهار الإرادة السياسية اللازمة . وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة ، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن ضمان تعزيز هذه المنجزات كيما تتحول إلى تعاون مستمر قائم على الاحترام المتبادل والفهم الواقعي للمصالح التي كثيرا ما تكون متضاربة ؛ ذلك أننا يجب أن نعي الطابع الهش والضعيف أحيانا للتسويات التي نسعى إلى تحقيقها .

لقد أسهمت المبادرات التي قامت بها الدول الأعضاء اسهاما كبيرا في تحسين البيئة الدولية . وينبغي أن نلاحظ بوجه خاص وجود قدر أكبر من الوثام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، الأمر الذي عزز فاعليته . وقد رحبنا بالاتفاقات التي تتم التوصل إليها بشأن أفغانستان ؛ والاتفاق بين إيران والعراق بشأن وقف الأعمال العدائية ؛ وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين اثيوبيا والصومال ؛ والمحادثات الجارية بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، بوساطة الولايات المتحدة ، بشأن القضايا القائمة في جنوب غربي افريقيا ؛ والاتصالات التي جرت مؤخرا بين الحكومة الإثتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية والسلطات الفيتنامية ؛ والتقدم المرتقب في المحرراء الغربية ؛ وتجدد المحادثات بين ممثلي الطائفتين اليونانية والتركية بشأن الحالة

في قبرص - كل هذه التطورات تشير فيما يبدو إلى مقدم عصر جديد في العلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة . ولاحظنا أيضا أن كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، اللتين تتمتعان حاليا بمركز المراقب في الأمم المتحدة ، تلتزمان بتأييد الدول الأعضاء في تعزيز السلم والوفاق والحوار في شبه الجزيرة الكورية . وقد كان دور الأمم المتحدة في كثير من هذه التطورات ، وسيبقى كذلك .

إن الأمم المتحدة تصبح في أفضل حالاتها عندما تكون الدول مستعدة للانتفاع بها . ويصدق هذا بوجه خاص على الدول الكبرى . ولهذا السبب بالذات يجب عدم الافراد في الشعور الحالي بالابتهاج . إذ أن النظام التعددي لا يزال عرضة لتقلب الأمزجة . غير أن جدول الأعمال الدولي زاخر بالبنود التي تتطلب استمرار جهدنا الجماعي . وحتى إذا وضعنا جانبا للحظة الصراعات الإقليمية ، فستظل أمامنا مشكلات البيئة والإيكولوجيا والاتجار بالعقاقير واللاجئين والمساعدة الإنسانية والاقتصادية وطائفة المشاكل الاقتصادية والمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان .

إننا سنحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لكن العالم ما زال يشهد استمرار وتزايد انتهاك حقوق الإنسان في بلدان ومناطق مختلفة . فالاعتقالات التعسفية والاحتجازات وأعمال القتل الجماعي والتعذيب وإخفاء الأشخاص أصبحت كلها سمات مؤسفة من سمات الحياة . إن الأمم المتحدة عندما اعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وضعت معايير دولية لقياس سلوك الدول فيما يتعلق بحمايتها لحقوق الإنسان وتعزيزها بوصفها التزاما دائما يقع على عاتقها .

وعلى الرغم من أن المبادئ التي وردت في الإعلان والتي جرى التعبير عنها ببلاغة وجرأة عظيمنتين قد أعطيت القوة القانونية اللازمة ، وبالرغم من التأثير الملحوظ للإعلان الذي شجع على وضع العديد من الصكوك الأخرى لحقوق الإنسان ، لا يسعنا إلا أن نشعر بالأسى لأن أوجه الإجحاف والتحيز بسبب العنصر واللون والمعتقد السياسي والجنس ما زالت تجد سندا لها في بلدان ومناطق كثيرة . ويحدونا الأمل ، ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين للتوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فسي أن تقدم الدول الأعضاء تأييدها الكامل لعمل المنظمة في هذا المجال .

إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة قضية أخرى مطروحة دائما على جدول أعمالنا . ورغم المعاهدة التي أبرمت بين الدولتين العظميين بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، فإن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لم تسفر عن النتائج التي كانت مرجوة منها . وكان الأمر المخيب للأمال بوجه خاص هو الاحجام الملحوظ للدول الحائزة للأسلحة النووية عن الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز العملية المتعددة الأطراف ودعم دور الأمم المتحدة في هذا الصدد . غير أن الدورة قد أكدت على الأقل على سلامة الأولويات المحددة في برنامج عمل ١٩٧٨ لصالح نزع السلاح النووي ، وعلى الخطوات الملحة التي يتعين اتخاذها لازالة أسلحة التدمير الشامل الأخرى ، بما فيها الأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية . وما زال يوجد احساس متنام بالإلحاح فيما يتعلق بالحاجة إلى عقد معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية ، وابرام اتفاق بشأن معاهدة للحظر الشامل الذي يمكن التحقق منه للتجارب ، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم .

ينبغي توسيع نطاق عملية الحد من الاسلحة بحيث تمتد من ناقلات الاسلحة النووية لتشمل أيضا فرض القيود على توفير الموارد للأسلحة النووية وذلك عن طريق فرض القيود على المواد الانشطارية المستخدمة للأغراض العسكرية ، لأن علينا أن نؤكد أن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والتخفيض المقترح للقذائف الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ينصبان كلاهما على الحد من ناقلات الاسلحة ، لا الحد من الاسلحة النووية ذاتها .

ان الحالة في الجنوب الافريقي لا تسمح بأي تراخ . فما زال نظام الفصل العنصري الكريه قائما وحملة العنف المنظمة التي يشنها النظام العنصري على الغالبية المقهورة وعلى الدول المجاورة في المنطقة مازالت مستمرة ، ويتطلب تطور الاحداث الذي نأمل أن يؤدي الى انهاء احتلال بريتوريا غير المشروع لناميبيا وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) مستمرة لضمان مواصلة الضغط الدولي على جنوب افريقيا عملا على استبعاد امكانية أي انتهاك من جانب بريتوريا للالتزامات التي تعهدت بها بكل حريية بموجب الاتفاقات .

إننا نؤيد تأييدا قويا مقترحات دول خط المواجهة الداعية الى عقد مجلس الامن في تاريخ قريب لاعتماد جدول زمني لتنفيذ خطط التسوية التي وضعها بشأن ناميبيا ، ووزع "فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا" . وبالرغم من الآمال التي تجددت فيما يتعلق بتسوية مشكلة ناميبيا ، لا بد من مواصلة الضغط من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا بل وتكثيف ذلك الضغط مادام نظام بريتوريا يرفض اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والدخول في حوار حقيقي مع غالبية السكان ، بغية انهاء نظام الفصل العنصري البغيض .

أما في نصف الكرة هذا ، فقد تحسنت بقدر كبير احتمالات ايجاد حل لازمة امريكا الوسطى بتوقيع اتفاق اسكيبولاس منذ عام . وبالرغم من أن ذلك الاتفاق يحدد الاجراءات اللازمة لاقامة السلم في تلك المنطقة شبه الاقليمية ، فان الانتهاكات المتكررة للهدنة ووصول المفاوضات بين الاطراف المعنية الى طريق مسدود تعتبر تطورات تبعث على بالغ

القلق . لذا ، تنضم حكومة جامايكا الى المجتمع الدولي في حث الاطراف المعنية على تسوية خلافاتها عن طريق عملية الحوار والمفاوضات .

اننا نؤيد خطة الأمم المتحدة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، والتي تتناول على أساس مباشر وطويل الأجل ، المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة كافة . ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه الخطة على اقامة سلم دائم وراسخ عن طريق النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أرجاء المنطقة .

لا تزال جامايكا تشعر بقلق عميق بشأن ما لتساعد الاتجار غير المشروع في المخدرات من آثار على الاستقرار السياسي والاجتماعي والدولي . ان الأنشطة المتمثلة بالمخدرات وخاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تبين بوضوح ما لتجار المخدرات من نفوذ فائق الحد في زعزعة استقرار المؤسسات السياسية والاقتصادية . وتتعهد حكومة جامايكا بتقديم تعاونها الكامل للأمم المتحدة في الحملة الدولية لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

ونحث كل الدول الاعضاء على تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها الذي عقد في العام الماضي ، ونؤيد تأييدا تاما اصدار الاتفاقية الدولية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في وقت لاحق من هذا العام .

لقد دأبت حكومة جامايكا على ايلاء أهمية كبرى لعمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ومازلنا ملتزمين التزاما كاملا بالمبادئ التي نص عليها ميثاق المنظمة . وللأسف ، ضعف دور الأمم المتحدة بل وقوض على مر السنين نتيجة لانتهاك مبادئها وتآكل مفهوم التعددية وتجاهل قراراتها وتوصياتها . وبالرغم من أن جهود الأمم المتحدة الرامية الى حل المشاكل والصراعات لم تحظ دائما بدرجة النجاح المتوقعة ، فانها طالما عملت كمركز للتنسيق بين وجهات النظر المتباينة حول أكثر القضايا تعقيدا . ولقد تمكنت الأمم المتحدة من تجميع الاطراف المتناحرة حول مائدة المفاوضات لتسهيل البحث عن حلول مقبولة ، وهذا في حد ذاته انجاز ملموس بارز . ونحن على اقتناع راسخ بأنه لا يوجد حتى الآن بديل لهذا النظام العالمي .

وإنه لمن سخرية القدر أنه في الوقت الذي تقوم فيه الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا وإيجابية ، في الشؤون العالمية ، يتهدد المنظمة وضع مالي صعب للغاية يعود بالدرجة الأولى الى عدم قيام بعض الدول الأعضاء بسداد الحصص المقررة عليها . وحكومة جامايكا ترفض بشدة المحاولات الرامية الى التلاعب بمنظومة الأمم المتحدة عن طريق حرمانها المتعمد من الدعم المالي . غير أننا نلاحظ بعين الرضا أن بعض البلدان تعرب الآن عن اعتزامها تخفيض المبالغ المتأخرة عليها والافراج عن الاموال التي حجبتهما فيما سبق .

ومن الواضح أن السيولة المالية الحالية وغيرها من المشاكل الأخرى تتطلب حلا طويل الأجل بغية القضاء على خطر تكرار الازمات المالية في المدى القريب . وجامايكا على استعداد للتعاون في الجهود الرامية الى إيجاد حل دائم للمشاكل الموازينية التي تواجه المنظمة ، والسعي من أجل اصلاح منظومة الأمم المتحدة ولاسيما في اطار توصيات فريق ال ١٨ .

ان أمما متحدة قوية نابضة بالحياة هي وحدها التي يمكنها مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في الشؤون العالمية . ومع ذلك ، فان موقف الدول الأعضاء سيكون حيويًا بالنسبة لدور المنظمة في المستقبل وقدرتها على الشروع في اجراء بنّاء من أجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين بالإضافة الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . والآن ، أنتقل الى الساحة الاقتصادية الدولية حيث يوجد عدد من القضايا الهامة التي استقطبت اهتمامنا على مر العام المنصرم .

لقد نوقشت مشكلة الدين الدولي الخطيرة في العديد من المحافل ، وأعلن عن عدد من المقررات الرامية الى تخفيف حدة شتى جوانب هذه المشكلة . ونحن نرحب بهذه المقررات ونعترف بأنها تمثل جهودا صادقة للتصدي لهذه المشكلة التي اعترف بها المجتمع الدولي على نحو واضح باعتبارها قضية تثير قلقا عالميا كبيرا . لكننا نشعر بخيبة الأمل لأنه ، بالرغم من هذه المقررات ، مازال عبء ديون البلدان النامية يتزايد . ففي عام ١٩٨٧ ، زادت ديون البلدان النامية بحوالي ٦ في المائة ، ولايزال تدفق الموارد الى خارج تلك البلدان مستمرا .

في ظل هذه الظروف ، ستزداد البلدان النامية غرقا تحت عبء الديون الدولية المتزايدة كما ستحبط أيضا جهودها الرامية الى رفع مستوى اقتصاداتها وتحسين مستوى معيشة شعوبها . وسيستمر الاقتصاد الدولي في التعثر لأن قطاعا هاما من القوة المطلوبة مازال مخنوقا .

وتعود هذه الحالة جزئيا الى الضعف في أسواق السلع الأساسية ، بل انه ما من شك في أن ذلك الضعف يؤدي الى تغاقهما ، إذ يؤثر بشكل خطير على عائدات صادرات كل البلدان النامية ، بل انه يتفاقم بفعل ترتيبات الحماية التجارية التي تتخذ في العديد من الأسواق ، ومن جراء مخاطر التدابير الحماية التي تحظر على نحو حتمي التخطيط للاستثمار .

ومن ثم ، فان هناك مجموعة من المشاكل ينبغي التصدي لها اذا ما أردنا إيجاد حل حقيقي . ومع ذلك ، نجد في ذلك المجال أن ما يتوقف عليه الأمر كله يتمثل ، ببساطة ، في ان النمو الاقتصادي للبلدان النامية يجب أن يأخذ مساره ، ولا بد من تيسيره . ومن تلك السبيل وحدها دون سواها ، تتمكن البلدان النامية - في نهاية المطاف - من تحمل أعباء الدين الذي يحول دون تخطيطها الاقتصادي والاجتماعي . هذه الحقيقة الرئيسية بدأ الكل يعترف بها بقدر متزايد وباتت مقبولة على نطاق دولي . لكن السؤال الذي تنبغي الاجابة عليه يظل بطبيعة الحال : كيف يمكن أن يتحقق النمو ؟

ويتمثل جزء هام من الرد على ذلك السؤال في أنه يتعين على البلدان النامية أن تظطلع بأية تكيفات وتغييرات يقتضيها الأمر في اقتصاداتها بغية زيادة إنتاجها وتوسيع نطاق قاعدتها الانتاجية وتحسين كفاءة انتاجيتها . ولقد ينطوي ذلك على تكيفات بل واصلاحات في المجالات المالية والنقدية من أجل تيسير وتشجيع تحقيق التطورات المرجوة . ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة الى تحقيق تلك الكفاءة . وبذلك فقط يمكن للبلدان النامية أن تؤمن قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ، وبالتالي قدرتها على زيادة حصائلها من الصادرات.

على أنه ، بغض النظر عن تفاصيل عملية التكيف ، فمما له أهمية قصوى أن تلك العملية - رغم كونها محددة بالنسبة لكل بلد - تشمل أيضا القطاعات الاجتماعية ، وهي قطاعات تشكل جزءا لا يتجزأ من التخطيط التكيفي . ومن أمثلة العناصر الضرورية فسي هذا الصدد الحاجة الى تدريب المهارات ، والحاجة الى ضمان النشاط الانتاجي للشباب المتخرج من النظام التعليمي ، والحاجة الى تطبيق برامج لاعالة المحتاجين فسي المجتمع بما في ذلك الذين تتوقف قدرتهم على كسب عيشهم مؤقتا نتيجة لتطبيق عملية التكيف .

ومن القضايا الهامة الأخرى ، قضية الفقر المدقع الذي أصبح آفة تزداد خطورتها في الكثير من بلداننا . ففي غضون السنوات القليلة الماضية أدت معدلات التضخم المرتفعة ، ومعدلات التبادل التجاري السلبية ، ومشاكل أزمة الديون ، والكثير من اجراءات التكيف الاقتصادي التي كان لا بد من اتخاذها أدت كلها الى الاسهام في تزايد الفقر المفرط في العديد من البلدان النامية . هذه المسألة جعلت الكثير من البلدان النامية توليها الآن أهمية كبيرة في محاولة للتصدي للمشاكل الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنطوي عليها . ومن ثم ينبغي فسي تنفيذنا لبرامج التكيف الهيكلي أن تكون قضية الفقر المدقع تلك جزءا من المعادلة التخطيطية التي نسعى فيها الى كفاءة رفاهة أضعف الفئات في مجتمعاتنا .

وعلى ذلك يكون الهدف الأساسي للعملية كلها تحقيق نمو اقتصادي مع السعي لحماية وتحسين أوضاع الفئات الأكثر احتياجا ، وايجاد قاعدة اقتصادية أقوى وأوسع نطاقا تدخل أعدادا متزايدة من السكان في الرافد الرئيسي للاقتصاد الوطني .

إن الحاجة الى التكيف الهيكلي أصبحت تلقى قبولا واسع النطاق الآن . ويقوم عدد من البلدان بتدابير اصلاحية . وتبين تجربة جامايكا الخاصة ان السلامة الاجتماعية للسكان ، ومشكلة الفقر المدقع ، ينبغي النظر اليهما ومعالجتهما باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من عملية التكيف .

وبالتالي ، فانه - بغض النظر عن صفات الخيارات القائمة فعلا - يتمثل المبدأ الغالب الذي ينبغي أن يسترشد به كل المتعاملين مع مشكلة ديون البلدان النامية في ضرورة مساعدة البلدان النامية على تحقيق نمو اقتصادي في إطار برامج تكيف واقعية ، وألا يصمم تدفق الموارد الى تلك البلدان على نحو يجعلها غير قادرة على تحقيق نمو حقيقي في اقتصاداتها . والاختفاق في ذلك سيؤدي ، ببساطة ، الى زيادة إغراق تلك البلدان في الديون بكل ما ينطوي عليه ذلك من مشاكل اضافية . وعلاوة على ذلك سيحرم الاقتصاد الدولي من طلب جديد يحتمل أن يكون واسعا على السلع والخدمات من البلدان النامية .

لقد تعثرّ التقدم الاقتصادي للبلدان النامية تعثرا شديدا بفعل المشاكل العديدة التي ظهرت في السبعينات بما في ذلك الخسائر في حواصل العملات الأجنبية نتيجة لتدني أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري .

وازداد تفاقم تلك الحالة بسبب عدم الاستقرار وعدم امكانية التنبؤ بالوضع الاقتصادي العالمي ، واللجوء الى التدابير الحمائية رغم التعهدات المعلنة باتتباع نهج التجارة الحرة .

وفي ظل هذه الخلفية ، بدأت جولة أوروغواي الحالية للمفاوضات التجارية فسي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ من أجل تحرير التجارة العالمية وزيادة توسيع نطاقها . وما زالت المفاوضات مستمرة . ومن السابق للأوان التنبؤ الآن بما اذا كانت نتائجها ستجعل البلدان النامية قادرة على المشاركة بشكل أوفى وعلى أساس منصف في الاقتصاد العالمي ، وسيوقف الاستعراض النصفى الاول لتقييم التقدم المحرز في المفاوضات - وهو الاستعراض المقرر أن يجرى في مونتريال في شهر كانون الاول/ديسمبر - المجتمع الدولي على مدى التقدم الذي أحرز فعلا في ترجمة التعهدات التي أعلنت في بونتا ديل ايستي الى عمل ملموس .

وتأمل جامايكا ، مع البلدان النامية الأخرى ، أن يحرز تقدم كبير في تلك المفاوضات ، وخاصة في المجالات التي تهتم الصادرات الرئيسية ، مثل المنتجات المدارية ، التي أوليت اهتماما خاصا في الاعلان الوزاري الصادر عن تلك الجولة . وتعتبر آثار الدعم المقدم الى المنتجات الزراعية والغائه مبعث قلق أيضا ، ولا بد من تقييمها بعناية . وعلاوة على ذلك ، نتطلع الى احراز تقدم مواز في المسائل المتشابهة ، كالتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية والضمانات الخاصة بالالتزامات المتوقفة أو التي حدث تراجع عنها والمتعلقة بوقف الحمائية وعكس اتجاهها ، واحترام تلك الالتزامات . وفي الوقت نفسه ، يجب مواصلة احترام مبدئي عدم المعاملة بالمثل والمعاملة التمييزية .

ولا تزال جامايكا مقتنعة بأن النتيجة الناجحة للمفاوضات لن تساعد فقط على تهيئة بيئة تجارية أكثر سلامة وقابلية للتنبؤ ، بل انها ستزيد أيضا من مصداقية الإطار المتعدد الأطراف للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أنه رغم عدم اليقين في الاقتصاد العالمي ، حدثت تطورات هامة في مجالين تشارك فيهما البلدان النامية بشكل محدد . ونرحب باعتماد النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في نيسان/ابريل من العام الحالي ، وهو نظام يستهدف تعزيز وتدعيم التجارة المتبادلة فيما بين البلدان النامية من خلال تبادل التنازلات ، ويشترك فيه نحو ٤٨ بلدا . وبعد ثماني سنوات من المفاوضات أنجز الصندوق المشترك للسلع الأساسية عملية التصديق عليه ، ومن المتوقع أن يدخل مرحلة التنفيذ الكامل في وقت قريب .

إن النجاحات الأخيرة التي أحرزتها الأمم المتحدة ينبغي ألا تلهينا عن الضرورة الملحة لبذل جهود مماثلة لاحراز تقدم على الساحة الاقتصادية التي تواجه فيها البلدان النامية يوميا ظروفًا عسيرة . وتتوقع جامايكا أن يولي قدر أكبر من الاهتمام والتركيز هنا حتى يمكن تحقيق الغاية التي يتوخاها الميثاق والتي تتمثل في الدعوة بأن ندفع بالرفعي الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يريدون الكلام ممارسة لحق الرد .

وأرجو أن أذكر الاعضاء أنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق في المرة الاولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد زمني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إنني آخذ الكلمة الآن للرد على بعض العبارات التي وردت في كلمة وزير خارجية العراق خلال اجتماع الجمعية العامة يوم ٤ تشرين الاول/اكتوبر فيما يتعلق بالحرب التي فرضتها العراق على جمهورية ايران الاسلامية وأود أن أعتنم هذه الفرصة لرفض رفضاً قاطعاً التفسير غير الصحيح الذي أعطاه ذلك المتكلم للقواعد والنظم المتعلقة بأوقات الحروب .

وزعم السيد عزيز إنه كان يحيط الجمعية علما بوقائع الحرب منذ عام ١٩٨٠ . ولا بد أن أذكر أن العراق كان من واجبه بوصفه عضوا في الأمم المتحدة وبمقتضى الميثاق أن يستخدم الطرق السلمية لحسم النزاع قبل اللجوء إلى الحرب متجاهلا المبادئ الأساسية للميثاق والمادة ٦ من معاهدة الحدود وحسن الجوار المعقودة بين إيران والعراق بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٧٥ والتي تحدد إجراءات تسوية النزاعات وتفسير المعاهدة وتنفيذها . وقد شن العراق هجوما واسع النطاق على أراضي جمهورية إيران الإسلامية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ومكن ذلك الهجوم المفاجئ قوات العدوان من احتلال مساحات واسعة من أراضيها . ولسنا في حاجة إلى القول إن استخدام العراق للقوة ضد إيران كان عملا من أعمال العدوان لا يمكن إنكاره بمقتضى بنود القرار المتعلق بتعريف العدوان الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٧٤ .

إن قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) قد قبلته أعلى سلطة في بلادنا وهو إمام الثورة الإسلامية ، وقد شدد المسؤولون في جمهورية إيران الإسلامية على الحاجة للتوصل إلى حل شامل وعادل ومشرف بمقتضى ذلك القرار ، وقد أعلنت جمهورية إيران الإسلامية عن استعدادها لبدء المفاوضات بحسن نية . وبلوغا لهذه الغاية تعاوننا مع الأمين العام منذ قبول القرار لضمان تنفيذه .

ويؤسفنا أن نلاحظ أن العراق قد أشار شروطا مسبقة بغية تخريب المفاوضات . فالعراق يزعم أن عمليات تفتيش السفن التي تقوم بها قوات جمهورية إيران الإسلامية البحرية في المياه الدولية تشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار . ويعلم المحامون المبرزون الموجودون في هذه القاعة جيدا أن وقف إطلاق النار لا يعني انتهاء حالة الحرب ، وأنه إلى أن يعلن إقرار السلام ، تظل الأطراف المتحاربة تمارس حقها في تفتيش السفن .

والعقبة الثانية التي أثارها العراق تتصل بتطهير ارفان رود الذي ترغب في البدء فيه في أقرب وقت ، حيث أنها تدعي أنه لا يمكن أن يتم وقف إطلاق النار ما لم تستطع العراق استخدام هذا الممر المائي .

ولا بد أن أوضح أن جمهورية إيران الإسلامية باعتبارها بلدا يقع على هذا الممر المائي حريصة على أن تجري عملية التطهير وفقا للاتفاق الموقع في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بين إيران والعراق الخاص بتنظيم الملاحة في شط العرب . وأخيرا ، فإن الهيئة المحايدة التي نُص على إنشائها في الفقرة ٦ من القرار ، هي المسؤولة بدون شك عن التحقيق عن مسؤولية بدء النزاع . وهكذا ستكون المهمة الأولى لتلك الهيئة أن تقرر مسؤولية خرق السلم ، وستقرر من من المتحاربين كان المعتدي . وحقيقة لا أستطيع أن أفهم لماذا يشعر العراق بالقلق بالنسبة لهيئة مسؤولة عن تحديد المعتدي ، وهو يزعم أنه ضحية العدوان .

السيدة غروي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لا بد أن أتكلم ردا على الملاحظات التي جاءت على لسان المندوب السوري ، والمتعلقة ببلدي وسياساتها بصدد النزاع العربي الاسرائيلي وقد أدهشني أنه قام بتعليق مباشر على حملة الانتخابات الجارية حاليا في الولايات المتحدة . وتصورنا أن الدول أعضاء الأمم المتحدة تمتنع عن مناقشة الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وأياً كان اهتمامه بحملتنا الانتخابية الحرة المفتوحة ونتائجها ، فقد خيب أملنا بكون معلوماته ، كما هو واضح ، صحيحة .

وسياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الاوسط واضحة ؛ على نحو ما قرر الوزير شولتز في الشهر الماضي .

"إن منهجنا هو البحث عن حل كامل ودائم على أساس قراري مجلس الامن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وهو نهج يدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة تبدأ إذا

ما اقتضى الامر - من خلال مؤتمر دولي ، ويتطلب قبول قراري مجلس الامن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ونهذ اللجوء إلى العنف والإرهاب" .

وليست هذه السياسة موضوع خلاف في انتخاباتنا لان الأمريكيين يعتقدون إنها

السياسة الصحيحة ، فالتفاوض المباشر لَب أي عملية تفاوضية . ومن دواعي خيبة الامم

أن الحكومة السورية ظلت رافضة حتى الآن الاشتراك في مفاوضات ذلك شأنها .

السيد كتاني (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ردا على

ادعاءات تشويه الحقائق التي استمعنا إليها منذ دقائق من ممثل الجمهورية الإيرانية الإسلامية ، وسأقتصر على النقاط التالية .

أولا ، متى عدنا الى البداية ، وجدنا أن ايران كانت هي التي ارتكبت - قبل وقت طويل من التاريخ الذي ذكره - سلسلة من الأعمال التي تعتبر بجلاء أعمالا عدوانية ، طبقا لقرار الجمعية العامة . والواقع أن ايران استخدمت القوة العسكرية ضد العراق في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ . وكان ذلك بداية للاشتباك واسع النطاق . فإيران هي التي بدأت الحرب ، والاييرانيون هم الذين أصروا على مواصلة تلك الحرب طوال ثمان سنوات إذ كانوا يأملون أن يفرضوا نظامهم على العراق . ولم يقبلوا قرار مجلس الأمن إلا عندما فشلوا في ذلك ، وأدركوا - بعد ثمان سنوات طوال من الحرب - أنهم لن يقدرُوا على تحقيق غايتهم حتى بقوة السلاح .

أما نحن ، فقد ظللنا - طوال ثمان سنوات - نقبل كل قرار من قرارات مجلس الأمن ، بما في ذلك القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . في حين ظلت ايران - طوال ثمان سنوات - ترفض كل قرار من قرارات مجلس الأمن ، بل قاطعت ايران المجلس وحطت من قدره . ثم فجأة بعد أن هزمت عسكريا ، قالت ايران أنها قبلت القرار الملزم بعد سنة من اتخاذه ، في حين قبلته العراق فور صدوره .

ولذا فإنه من حقنا ، ومن حق المجتمع الدولي ، ومن حق هذه الجمعية ، أن نتبين على وجه اليقين ما إذا كانت ايران ترغب في السلام حقيقة ، أو ترغب في هدنة فقط لتستأنف بعدها أعمالها القتالية ضد العراق .

لا يشك أحد في أن العراق يرغب في تحقيق سلم دائم وشامل ومشرف مع إيران .
والامر متوقف الآن على قادة ايران ، وما إذا كانوا حقا قد تغيرت نواياهم
وتكتيكاتهم . فإمامهم عندما أعلن قبول القرار جعل من الواضح غاية الوضوح أنه كان
أشبه بتجرع السم . أما بالنسبة للعراق فلم يكن قبول القرار سما بل كان حلسو
المذاق ، ذلك لأنه عندما أعلن عن وقف إطلاق النار ، خرج العراق شعبا وبلدا وحكومة
في احتفالات تعبيريا عن السرور لهذه المناسبة . وفي يوم الجمعة الماضي ، قام الإمام
مرة أخرى للشعب الايراني أن يحتفظ بغضبه وانتقامه في قلبه الى ، على ما اعتقد ، أن
يحين الوقت من جديد لاستخدامهما . هذا فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحرب
واستمرارها ، وبمن يريد السلم ومن يريد الحرب .

أما الأحداث التي جرت منذ تغيرت قلوبهم ، إن أجاز لنا أن نقول ، فهي
كما يلي : لقد أوضحنا دوما أن وقف العمليات القتالية يعني أن يستفيد الطرفان من
كل خطوة وألا تفرض قيود على حق العراق في الملاحة في الخليج العربي مرورا بمضيق
هرمز . وقلنا أيضا أنه ينبغي تمكين العراق ، في أقرب فرصة ، من استخدام المنفذ
الوحيد المتاح له للبحر ، طالما أن ايران بدأت منذ اليوم الاول من وقف إطلاق النار
في استخدام موانئها والمنطقة الساحلية التابعة لها . ومن ثم ، قدمنا للأمين العام
مقترحا تنشأ بموجبه هيئة محايدة تجري دراسة استقصائية عن شط العرب دون تعرض لأي
مزاعم أو مزاعم مضادة . إن ايران هي التي تعطل المفاوضات لأنها لا تريد هذه النتائج
المعقولة والمنطقية والعادلة التي سيسفر عنها وقف العمليات القتالية .

ولقد حاول الايرانيون ، لمدة سنة كاملة ، فرض جميع أنواع التفسيرات لقرار
مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وهذا أمر لم يذكره ممثل ايران . وكما قال السيد الوزير
اليوم ، فإنه قد تم التوصل في ٨ آب/أغسطس الى اتفاق ، بموجب مفاوضات جرت مع الأمين
العام ، وكتب الاتفاق على الورق ، وينص الاتفاق على أنه يجب على الطرفين أن يجتمعوا
في جنيف على المستوى الوزاري للتفاهم المتبادل حول جميع الاحكام الأخرى متى استقر
وقف إطلاق النار ، وأود هنا أن تؤكد على كلمة "استقر" . لكن الايرانيين - بدلا من

احترام وقف إطلاق النار - أبدوا عنادا وعدم استعداد لتفهم مطالب العراق المشروعة .
وتتحمل ايران المسؤولية الكاملة لعدم إحراز أي تقدم في هذه المفاوضات .
إننا نتعاون تماما مع الامين العام وسنظل نتعاون معه في المستقبل . لكن ،
قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) يشكل صيغة لتحقيق السلم بين بلديين اسلاميين متجاورين من
بلدان حركة عدم الانحياز ، وفي التحليل النهائي ، فإننا يجب أن نسير في ذلك الطريق
للبحث عن تسوية ، لان بلدينا صاحبي المصلحة في توقيع اتفاق سلم نهائي . إننا لن
نوقع اتفاق سلم مع نيبال أو مع مجلس الأمن أو مع الامين العام . إن ايران والعراق
هما اللذين يجب أن يبحثا فيما بينهما ، بحسن نية ، عن سلم شامل ودائم ومشرف .
ولا يجب أن يكون هناك أي شك في أي وقت من الاوقات في تمسكنا ببلوغ تلك الغاية . إن
نوايا ايران هي النوايا المشكوك فيها كما يعرف العالم كله . ويجب على ايران أن
تزيل هذه الشكوك وأنني أأمل أن تفعل ذلك في أقرب فرصة .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : ليس في نيتي أن أرد
على الملاحظات التي أدلت بها السيدة مندوبة الولايات المتحدة ردا على البيان الذي
أدلى به وزير خارجية الجمهورية العربية السورية . بالنظر الى هذه الملاحظات تتناقض
مع الحقائق السياسية ، جملة وتفصيلا ، ولكنني أود أن أشير هنا الى نقطة واحدة وهي
تتعلق بما أشارته السيدة ممثلة الولايات المتحدة عن رفض سوريا الدخول في مفاوضات
لتحقيق سلم في الشرق الاوسط .

إن موقف سوريا ، واضح جدا ، وهو أن عملية تحقيق سلام في الشرق الاوسط ينبغي
أن تتم ضمن إطار المؤتمر الدولي ، كما أقرته الجمعية العامة وطبق القرارات
المتعددة التي اتخذتها الجمعية العامة ، والتي تركز أساسا على وجوب تحقيق
الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ،
وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الشابتة غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها
حق العودة ، وتقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة . وأية محاولة
لتشويه هذا الواقع تعني - في نهاية المطاف - عدم الرغبة في تحقيق السلام في الشرق

الاطوسط . إن من يريد السلام في الشرق الاوسط ينبغي أن يسعى الى تطبيق وتنفيذ قرارات الامم المتحدة عبر المؤتمر الدولي وتحت اشراف الامم المتحدة لتحقيق تطبيق كامل لقرارات الامم المتحدة بغية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة كما تضمنت قرارات الامم المتحدة ؛ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . أما أننا نقتطف من قرارات الامم المتحدة فقط قرارا واحدا فإن هذا لا يعني ولا يساعد على تحقيق السلام في الشرق الاوسط .

السيد زمني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أما فيما يتعلق ببدء الحرب ، أي اليوم الذي بدأت فيه الحرب ، أجد نفسي مضطرا لأن أقرأ مرة أخرى الفقرة الأخيرة من الكلمة التي أدليت بها لدى استخدامي لحق الرد :
"وأخيرا ، فإن الهيئة المحايدة التي نص على انشائها في الفقرة ٦ من القرار ، هي المسؤولة بدون شك عن التحقيق عن مسؤولية بدء النزاع . وهكذا ستكون المهمة الأولى لتلك الهيئة أن تقر مسؤولية خرق السلم ، وستقرر من من المتحاربين كان المعتدي . وحقيقة ، لا أستطيع أن أفهم لماذا يشعر العراق بالقلق بالنسبة لهيئة مسؤولة عن تحديد المعتدي ، وهو يزعم أنه ضحية العدوان" .

إن العراق هو الذي يقاطع المفاوضات بوضع شروط مسبقة . إن ما يحدث في نيويورك لدليل قاطع على ذلك ، وهو أكبر دليل على سوء نوايا العراق . إن العراق هو الذي يُصرح بأن نيويورك ليست مكانا آمنا ويرفض التفاوض هنا .
وختاما ، أود أن أوضح مرة أخرى أننا على استعداد لبدء مفاوضات وفقا لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) برعاية الامين العام ، في أقرب وقت ممكن وبمنتهى حسن النية .

السيد كتاني (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا لقد كان
العراق هو الذي اقترح أصلا إجراء تحقيق محايد لتحديد المسؤول عن بدء الحرب
واستمرارها . ولن أزيد على ذلك . نحن لا نخشى ذلك .
ثانيا ، لعل أفضل سبيل للتدليل على أن إيران تريد تنفيذ ما أشار إليه
ممثليها توّا هو أن توافق على التاريخ الذي سبق أن اقترحه الأمين العام لاستئناف
المناقشات في جنيف . وهو على بيّنة من التاريخ المقترح . وإذا قبل الأمين
العام ، كما قبله العراق ، فسوف نستأنف في ذلك التاريخ بحسن نية محادثاتنا من أجل
السلم .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠